ملامح السياسة النفطية في العراق

أ. م. د. يحيى حمود حسن البوعلي*
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

المستخلص:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الإجراءات والوسائل والقوانين النفطية التي تحكم القطاع النفطي في العراق وتديره، والتي تعمل بشكل أساس على تطوير هذا القطاع الحيوي الذي يشكل مصدر رئيس لتطوير اقتصاد البلد. في حين تركز مشكلة الدراسة من إن أي ضعف أو فشل في السياسة النفطية سينعكس على قدرة الدولة المالية لأن القطاع النفطي يُعد الممول الرئيس لميزانية العراق، لذا يتطلب دراسة واقع هذه السياسة وعلاقتها الماضية حتى يمكن من خلالها تحديد طبيعة العلاقة في المستقبل. وهدف البحث إلى:

1. معرفة علاقة العراق مع شركات النفط الأجنبية بصيغ استثمارية مختلفة.
2. معرفة الخسارة الناجمة عن الظروف غير الطبيعية التي مرت بها الصناعة النفطية.
3. الإجابة على التساؤل هل علاقة العراق السابقة بالشركات النفطية لها تأثير في الوضع النفطي والاقتصادي للعراق؟

فيما استندت فرضية البحث إلى إنه لم يتطور القطاع النفطي في العراق بشكل طبيعي، وإنما تأثر بشدة بحالة الحروب والعقوبات وضعف الجانب الإداري، مما انعكس سلباً على هذا القطاع. وتناولت خطة البحث النفط العراقي في زمن الحكم العثماني ثم في زمن الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى، وبعدها في زمن الحكم الملكي خلال المدة (1921–1958)، وفي زمن الجمهورية (ثورة 14 تموز 1958)، فضلاً عن ملامح السياسة النفطية في زمن انقلاب شباط 1963، وبعدها في زمن التأميم، ومن ثم الصناعة النفطية في السبعينيات ورواج أسعار النفط، وفي زمن الحروب والعقوبات (الثمانينيات والتسعينيات)، وبعدها النفط العراقي بعد تغير النظام السياسي عام 2003.

الكلمات الدالة: السياسة النفطية، الصناعة النفطية، الاستثمارات النفطية، الريع، التأميم.

* E-mail: yahya_alboali@yahoo.com

المقدمة:

تعد الدراسة الاستقرائية للقطاع النفطي العراقي جانباً مهماً في فهم واقع هذا القطاع ومن ثم مستقبله، فالإطلاع على مراحل تطور الصناعة النفطية في العراق من الأمور الرئيسة لفهم واقع هذا القطاع والأساس الذي قامت عليه، والتحديات والأحداث السياسية المتعلقة بقضية النفط العراقي وما ترتب عليها من مشكلات وصراعات عديدة، فقد حفلت الصناعة النفطية في العراق بصراعات وارتبطت بشركات نفطية أجنبية عديدة من خلال عدة صيغ تتفاوت من الامتيازات النفطية ومناصفة الأرباح وعقود الخدمة الفنية وعقود المقاولات وعقود شراء المباع والاستثمار الوطني والمشاركة بالإنتاج وجولات التراخيص.

فلم تتطور الصناعة النفطية العراقية بشكل طبيعي، مروراً بعملية تأميم حصة الشركات الأجنبية التي عملت منذ اكتشاف النفط في العراق، وقد عدتها هذه الشركات تجاوزاً على حقوقهم ترتب عليه انقطاع العلاقات التكنولوجية بين الجانبين، على العكس من الحالة التي حدثت في دول الخليج التي طورت صناعتها النفطية بطريقة مغايرة عن حالة التأميم، ففي السعودية مثلاً استطاعت شركة أرامكو إن تصبح وطنية مئة بالمئة بالتدريج، مما أتاح فرصة التعاون التكنولوجي، ولقد عملت الحروب التي خاضها العراق منذ بداية الثمانينيات والتسعينيات وما رافقها من قصف واستهداف للمنشآت النفطية ومن ثم العقوبات الدولية التي عزلت الصناعة النفطية عن العالم الخارجي، ومن ثم حالة الإرهاب الذي استهدف موارد البلد وخاصة النفطية وتخبط الأداة النفطية، وقد أثرت هذه العوامل بشدة على القطاع النفطي في العراق.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من أهمية الإجراءات والوسائل والقوانين النفطية التي تحكم وتدير القطاع النفطي في العراق، وتعمل بشكل أساس على تطوير هذا القطاع الحيوي الذي يشكل مصدراً رئيساً لتطوير اقتصاد البلد.

مشكلة الدراسة: تركز مشكلة الدراسة على أن أي ضعف او فشل في السياسة النفطية سينعكس على قدرة الدولة المالية لأن القطاع النفطي يعد الممول الرئيس لميزانية العراق، لذا تطلب الأمر دراسة واقع هذه السياسة وعلاقتها الماضية حتى يمكن من خلالها تحديد طبيعة العلاقة في المستقبل.

هدف البحث: يسعى البحث إلى:

1. معرفة علاقة العراق بشركات النفط الأجنبية من خلال صيغ استثمارية مختلفة.
2. معرفة الخسارة الناجمة عن الظروف غير الطبيعية التي مرت بها الصناعة النفطية.
3. الإجابة على التساؤل هل علاقة العراق السابقة بالشركات النفطية لها تأثير في الوضع النفطي والاقتصادي للعراق.

فرضية البحث: لم يتطور القطاع النفطي في العراق بشكل طبيعي ولكن تأثر بشدة بحالة الحروب والعقوبات وضعف الجانب الإداري مما انعكس سلباً على هذا القطاع.

أولاً: النفط العراقي في زمن الحكم العثماني

بدأ الاهتمام بالنفط العراقي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما كان جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، ولعل أول محاولات الاستكشاف من البعثتين الألمانيتين (1871–1901) اللتين زارتا العراق للبحث عن النفط عام 1871، وتُعد تلك الزيارة نقطة التحول الأساسية في الاستكشافات النفطية، إذ قدمتا تقريراً متفائلاً يشير إلى وجود النفط في العراق، ثم جاءت بعثة أخرى عام 1901 لتؤكد وجود النفط في العراق، وكانت جهود البحث تركزت في منطقة الموصل، وعلى أساسهما تمكن الألمان من الحصول على فرمانٍ من السلطان العثماني عن طريق اتفاقية خط سكة حديد بغداد – برلين التي خول بموجبها حق التنقيب عن النفط على جانبي الخط، وبذلك تُعد أول خطوة للحصول على امتياز لاستغلال نفط العراق[1]، إلا أن أهم تقرير قدم إلى السلطان العثماني في تلك المدة هو الذي أعده رجل الإعمال الآرمني (كلاوست سركيس كولبنكيان) وهو تقرير بعيد النظر يؤكد وجود النفط في العراق، وإمكانية استثمار هذه الحقول عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية، وعلى أثره أصدر السلطان عبد الحميد الثاني عام 1882 فرمان من الباب العالي يقضي

[1] أحمد جاسم جبار، النفط في العراق: تاريخه ومكانته ودوره في التنمية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية. www.alhadhariya.net/dataarch/dr-islami

بضم أراضي الموصل ذات المورد النفطي (بضمنها عين زالة، والقيارة) إلى أملاكه الخاصة وأن لا يكون لإدارة ولاية الموصل حق التصرف فيها لأنها من أملاك السلطان العثماني[2].

وبدأ تحرك الشركات الانكليزية للحصول على امتياز النفط العراقي، فعلاً منح الشركات الانكليزية هذا الحق بتأثير من مستشاره البرتغالي المستر كولبنكيان مقابل 5 بالمئة تدفع إلى ذلك المستشار فقد سمي مستر (5 بالمئة). وفي العام 1902 كان حفر أول بئر نفطية بمهارات انكليزية في حقل جيا سورخ قريباً من الحدود الإيرانية وعلى الرغم من قلة الإنتاج إلا أنها كانت طفرة نوعية جذبت انتباه شركات أخرى أمريكية وفرنسية وبريطانية للعراق، وفي عام 1905 قامت شركات فرنسية وألمانية بمحاولة استخراج النفط من حقل القيارة.

لقد حاولت بريطانيا التوسع في الحصول على امتياز النفط العراقي إلا أنها لم تصمد أمام النفوذ الألماني، ولم تتوقف محاولات بريطانيا في الحصول على هذا الامتياز، حتى حدوث الانقلاب الدستوري في اسطنبول فتوقفت محادثات النفط عام 1908، بعدها جرى تأسيس (البنك الاهلي التركي) عام 1910 الذي تمكن من تمويل مشروعات بريطانية برؤوس أموال بريطانية، وقد تمكن هذا البنك من الحصول على نصيب مهم في نفط العراق[3]. وبعد ذلك قام كالوست كولبينكيان في عام 1912 بالتعاون مع شركات النفط الكبرى الأوربية بتأسيس شركة ألق عليها شركة النفط التركية Turkish Petroleum Company (PC) (بريطانيا، والمانيا، وهولندا) عام 1914 في اسطنبول وكانت النسب موزعة كالأتي:

---

[2] علاء محمد الأسدي، عين على تاريخ النفط في العراق.
arhttp://www.efcodb.com/

[3] أحمد جاسم جبار، النفط في العراق، مصدر سابق.

الجدول (1)

نسب حصة الشركاء في شركة النفط التركية 1912

ت	الشـركة	النسبة المئوية
1	الشركة الانكليزية–الفارسية	% 50
2	الشركة الملكية الهولندية	% 20
3	المصرف الألماني (Deutsche Bank)	% 20
4	حصة كالوست سركيس غولبنكيان	% 5
5	الشركة التركية	% 5

المصدر:

– جاك دولوناي، جان ميشيل شارلييه، الجانِب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة: محمد سميح السيد، الطبعة الأولى، 1987، ص 21.

حصلت شركة TPC من حكومة الباب العالي في اسطنبول على امتياز التنقيب واستكشاف النفط في الأراضي العثمانية كافة كالعراق وسوريا وجنوب تركيا، لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914 حال دون إكمال الاستكشافات في العراق.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى بدأت المصالح البريطانية والفرنسية تتداخل لتقسيم الإمبراطورية العثمانية ولاستغلال ثروات المنطقة فيما بينهم، وبعد نهاية الحرب تأكدت السيطرة البريطانية على نفط العراق بوضع العراق تحت الانتداب البريطاني[4]. ثم ظهرت الولايات المتحدة منافساً قوياً في السيطرة على النفط العراقي، وطالبت بحصة في الامتياز، وأمام الضغط الأمريكي استجابت بريطانيا لمطالب الشركات الأمريكية، وتقرر إشراكهم في نفط العراق.

[4] د. أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، دار عكاظ للطباعة والنشر، جدة، 1979، ص.ص 33–34.

ثانياً: النفط العراقي في زمن الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى

إن قيام الحرب العالمية الأولى أحدث تغيراً تاريخياً في المشهد النفطي العراقي، فبعد نهاية الحرب سارعت بريطانيا إلى احتلال العراق وجعلته تحت الانتداب البريطاني، من أجل إبعاد الألمان عن منطقة الشرق الأوسط والاستيلاء على نفط العراق، فقد أقترن تاريخ الامتيازات الممنوحة للاحتكارات النفطية العالمية بطبيعة تطور الرأسمالية الاستعمارية، فقد أصبحت الاستثمارات المالية التي تدر الكثير من الإرباح الوجه الرئيس لها، أثر صراعات واتفاقيات لمصالح سياسية واقتصادية وعسكرية للدول الاستعمارية في سعيها لإعادة صياغة المنطقة واقتسام تركة الدولة العثمانية ورسم حدود الدول الحديثة وتثبيتها بمعاهدات علنية وغير علنية وتثبيت حدود وصلاحيات الدول الاستعمارية ورسم مصالحها الحيوية وخصوصاً النفطية منها وذلك بصياغة العقود والاتفاقيات مع السلطات المحلية لتلك البلدان[5].

بدأت الشركات العالمية المعروفة بالأخوات السبعة (Exxon, BP, Shell, Gulf, Texaco, Chevron, Total CFP) التي كانت أكبر شركات النفط في بداية القرن العشرين بوضع خطط استثمارية للسيطرة على المناطق النفطية بوساطة عقود طويلة الأجل والاتفاق مع الحكومات التي كانت كلها حكومات فتية ليس لها باع سياسي ولا اقتصادي يذكر وبذلك أصبحت خيرات تلك البلدان فريسة سهلة لتلك الشركات حتى خمسينيات القرن العشرين حيث بدأت الانتفاضات الشعبية وبدأت حركات التأميم وظهور الشركات الوطنية نوك (National Oil Companies (NOC.
كان تأسيس الدولة العراقية الحديثة (1921–1932) كنتيجة للتطورات التي رافقت نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية وما تبعها من تقاسم النفوذ بين الحلفاء المنتصرين، ووضعت تلك الدولة تحت إدارة الانتداب البريطاني، وكانت قضية حصص شركةِ النفط التركيةِ مسألة رئيسة في هذا التقسيم لاسيما بعد ارتفاع دور النفط في استهلاك

[5] سعد محمد حسن، الاحتكارات النفطية في العراق قراءة في التاريخ والإستراتيجية، الحوار المتمدن، العدد (2094)، 2007/11/9.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114721

الطاقة، ومنذ ذلك الحين، تعاظم التنافس الأجنبي بين بريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية للاستحواذ على حقوق استغلال النفط، فقد كانت شركة النفط الألمانية أحدى الشركاء الأصليين لشركة النفط التركية، إلا أن الفرنسيين استولوا على تلك الحصة كملكية عدو وطلبوا الدخول إلى شركة النفط التركية. كما طلبت الحكومتان الإيطالية والأمريكية بضرورة إن تكون شركاتَهم النفطية شريكةَ أيضاً. بعد التبادلاتِ الدبلوماسيةِ المطوّلةِ والحادّةِ أحياناً، امتلكت شركات نفط أمريكية حصة في شركةِ النفط التركية، وانتهى التنافس بالاتفاق على ترتيبات مشتركة بين شركات الحلفاء ممثلة بتأسيس شركة النفط التركية (شركة النفط العراقية بعدئذ) لدفع ضرائب سنوية للدولة مقابل إنتاجها وتصديرها للنفط الخام. ولذا أحكمت الشركات النفطية الاحتكارية قبضتها على النفط العراقي وأصبح حكرا على شركة نفط العراق بموجب اتفاقية الامتياز الممنوحة لها تحت ضغط الاحتلال البريطاني[6].

في أواخر عام 1922 تقدمت شركة النفط التركية (Turkish Petroleum (TPC Company إلى الحكومة العراقية آنذاك، بأن الحكومة العثمانية منحتها الامتياز المذكور عام 1914، وعلى الرغم من إن الحكومة العراقية رفضت الاعتراف بهذا الامتياز، إلا أنها تراجعت عن موقفها واضطرت إلى القبول به بسبب الضغوط التي مارستها بريطانيا مدعومة بمساندة عصبة الأمم في المطالبة بولاية الموصل وضمها إلى تركيا. وهكذا تمكنت شركة النفط التركية من الحصول على عقود امتياز (Concession Contract) التنقيب على النفط في العراق في عام 1925، بموجب هذا النظام فإن الدولة تمنح الشركات الأجنبية عقداً لاستخراج النفط ويصبح في حالة استخراجه ملكاً للشركات الأجنبية التي يمكنها بيعه أو نقله أو تكريره مقابل ذلك تدفع هذه الشركات الأجنبية للحكومة ضريبة وريعاً (Tax and Royalty) ويقصد بالريع هو مبلغ ثابت تدفعه الشركات إلى الحكومة مقابل كل برميل نفطي مستخرج. فقد تعهدت الشركة بدفع اتاوة امتياز للحكومة بنسبة أربعة شلنات ذهبية عن كل طن مُنتج من النفط الخام مقابل استثنائها من دفع أي ضريبة، ومدة هذا الامتياز خمسة وسبعون عاماً ويشمل مساحة من الأرض تبلغ 192 الف ميلاً مربعاً،

[6] http://www.Wikipedia.org/wiki/iraq-petroleum-compan.en.

وبعد الاكتشاف النفطي الأول في (حقل بابا كركر العملاق) شمال مدينة كركوك في تشرين أول عام 1927 توسعت مساحة امتياز شركة نفط العراق تدريجيا لتغطي كامل مساحة البلاد عدا 800 ميل مربع مجاور للحدود مع إيران وكانت منطقة امتياز لشركة انكلو– إيرانية[7].

بدأ إنتاج النفط العراقي في تشرين الأول 1927 من البئر رقم (1) في حقل بابا كركر في منطقة كركوك، إلا أن عمليات الإنتاج للنفط العراقي لم تكن بشكل تجاري وبكميات كبيرة وتأخره عدة سنوات لغاية عام 1934 لحين الانتهاء من اتفاق مد خطين النقل النفط الأول خط كركوك– طرابلس غرباً باتجاه سوريا ولبنان والثاني خط كركوك– حيفا اللتين كانتا خاضعتين للانتداب الفرنسي[8]، بعد اكتشاف حقل كركوك النفطي عام 1927، بدأ التوسع التدريجي لمساحة امتياز شركة النفط التركية، وجرى اكتشاف حقل نفط الزبير عام 1947، وبعده حقل الرميلة العملاق في جنوب العراق عام 1954 وهو يمثل عام نهاية العمليات الاستكشافية الفعلية لشركة النفط التركية المحدودة.

وفي عام 1929 جرى استبدال اسم شركة النفط التركية بشركة نفط العراق (IPC) Iraq Petroleum Company (بإسهام بريطاني وفرنسي وأمريكي وكلبنيكان) وقد تقسمت الحصص على خمسة أقسام كما يوضحها الجدول (2) على النحو الآتي[9]:

1. شركة النفط الإنجليزية الفارسية (التي أصبحتْ شركة النفط الإنجليزية الإيرانيةَ في 1935 ومن ثم برتش بتروليوم BP في 1954)، امتلكت حصة قدرها 23.75 %.
2. شركة رويال دوتش شيل (SHELL) البريطانية – الهولندية كانت حصتها 23.75 %.
3. شركة النفط الفرنسية (FPC) لاحقاً سميت توتال، بحصتها 23.75 %.
4. شركة تنمية الشرق الأوسط الأمريكية (ائتلاف مِن خمس شركاتِ نفط أمريكيةِ كبيرةِ، بينهم شركة نفط نيو جيرسي) تملك 23.75 %.

---

[7] د. عبد الوهاب حميد رشيد، التحولات الديمقراطي في العراق، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 214.

[8] حكمت سامي سليمان، نفط العراق: دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1979، ص 23.

[9] صبري عبد الرزاق، واقع الصناعات النفطية في الوطن العربي، وزارة النفط، بغداد، 1980، ص.ص 10-13.

5. ورثة كولبينكيان (Calouste Gulbenkian) كانوا يملكون حصة 5 %.

الجدول (2)

نسب حصة الشركاء في شركة نفط العراق عام 1929

ت	الشـركة	النسبة المئوية
1	شركة النفط الإنجليزية الفارسية (النفط البريطانية BP)	% 23.75
2	شركة شيل (SHELL) البريطانية – الهولندية	% 23.75
3	شركة النفط الفرنسية (FPC)	% 23.75
4	شركة تنمية الشرق الأوسط الأمريكية	% 23.75
5	حصة كالوست سركيس غولبنكيان	% 5

المصدر:

– صبري عبد الرزاق، واقع الصناعات النفطية في الوطن العربي، وزارة النفط، بغداد، 1980، ص.ص 10–13.

وبذلك أصبح النفط العراقي تحت تصرف شركة نفط العراق (IPC)، فقد كانت مجموعة شركات النفط العالمية الكبرى هي التي تدير القطاع النفطي في العراق من 1925 ولغاية 1 حزيران 1972، وبذلك يكون تقاسم خيرات النفط العراقي بين البريطانيين والفرنسيين، بموجب اتفاقية الامتياز الممنوحة لها تحت الضغط البريطاني وهذه الامتيازات كانت سارية نفسها في معظم الدول النفطية. تُعد شركة نفط العراق أهم شركة مستثمرة في العراق وتمكنت بعد ذلك من توسعة عملها ليغطي مساحة العراق كافة، وقد تمكنت شركة النفط العراقية من الحصول على امتيازات مماثلة للامتياز الأول عن طريق شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة وهما شركتان فرعيتان لشركة نفط العراق عامي 1932 و 1938 على التوالي، وقد غطت الامتيازات الثلاثة الأراضي العراقية كافة وهي[10].

[10] ناجي مزهر عبد الرحمن، هادي عبد الازيرج، الصناعة النفطية في العراق، الطبعة الأولى، بغداد، 2009، ص 23.

1- تأسست شركة نفط الموصل في 20 نيسان عام 1932 لتغطية مناطق شمال غرب العراق عين زالة وبطمة والقيارة ومخمور، فبعد اكتشاف النفط في كركوك، سعت عدة شركات للحصول على امتياز التنقيب عن النفط وقد منح الامتياز إلى شركة من رؤوس أموال انكليزية وايطالية وسويسرية وفرنسية وألمانية وكانت مساحة الامتياز 107 ألف كم مربع استغلت 62 كم مربع منه وأطلق عليها اسم شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة أعطيت الامتياز في ولاية الموصل، وفي عام 1936 قامت شركة نفط العراق بشراء أسهم تلك الشركة، وفي عام 1941 جرى تبديل اسم الشركة إلى شركة نفط الموصل المحدودة. ولقد بدأ الإنتاج والتصدير من حقل عين زالة في عام 1952.

2- شركة نفط البصرة سجلت في 22 تموز عام 1938 لتغطية النشاطات في جنوب العراق وشواطئ الخليج العربي والصحراء القريبة من الكويت، وقد شرعت شركة نفط البصرة، بحفر آبار تقويمية واستكشافية في مناطق الشعيبة والزبير والرميلة الجنوبية. وأول اكتشاف لها هو حقل الزبير 1948 وبوشر بالتصدير منه عام 1951 وبعدها كان اكتشاف حقل الرميلة عام 1953 وبوشر بالإنتاج منه عام 1954 وقامت الشركة ببناء الميناء العميق لغرض تحميل الناقلات العملاقة[11]، وبدأ الإنتاج الفعلي فيها عام 1951 في البداية كان الإنتاج لا يتعدى 500 برميل يومياً من النفط المصاحب للغاز، لكن هذه الكمية ارتفعت إلى نحو 5000 برميل يومياً.

[11] علاء محمد الأسدي، عين على تاريخ النفط في العراق، مصدر سابق.

الجدول (3)

الشركات النفطية العاملة في العراق في عهد الامتياز

ت	اسم الشركة	تاريخ الامتياز	مدة الامتياز	مساحة الامتياز	منطقة الامتياز	تاريخ بداية التصدير
1	نفط العراق	1925	75 سنة	35 ألف ميل^2	الموصل، اربيل، كركوك، السليمانية، بغداد، وقسم من مناطق الكويت	1927 حقل كركوك
2	نفط الموصل	1932	75 سنة	42 ألف ميل^2	غرب نهر دجلة وشملا لخط العرض 33	1952 عين زالة
3	نفط البصرة	1938	75 سنة	87 ألف ميل^2	جميع الأراضي العراقية التي لم تشملها الامتيازات الأخرى	1950 الزبير

المصدر:

– د. كاظم مجبل، آلية مقترحة للنهوض بالصناعة النفطية في العراق، مجموعة الانفراج النفطية، 2006، ص 7.
www.al-infiraj.com/download

ملامح السياسة النفطية في عهد الامتيازات

لم تكن هناك سياسة نفطية عراقية واضحة في مدة الامتياز وذلك لقوة شركات النفط الدولية وسيطرتها على القطاع النفطي العراقي ودول الشرق الأوسط بشكل عام من جهة، وضعف الحكومة العراقية من جهة أخرى، ففي الوقت الذي كانت دول الغرب تمر بمرحلة الثورة الصناعية وما صاحبها من تغيرات أساسية في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية، كانت شركاتها ذات تنظيم إداري حديث وتقدم علمي، وتحت حماية دولها للحصول على امتيازات التنقيب في الدول النفطية، كانت معظم دول الشرق الأوسط خاضعة للسيطرة الأجنبية وتعاني التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ولم يكن لها حق في تقرير أسعار نفطها، أو تحديد إنتاجها، فقد مرت معظم الاتفاقيات والتحالفات بين كبرى شركات النفط الدولية حول النفط العراقي من دون أي دور للحكومة العراقية مالكة الحق الحقيقي للنفط

الخام[12]، وأن مدة الامتياز كانت طويلة تصل إلى 75 سنة بحسب الاتفاق بين حكومة العراقية ومجموعة الشركات التي كانت صاحبه الحق في التنقيب واستثمار النفط ولم يكن للعراق حق إلغاء الامتياز عند عدم إيفاء الشركة بالتزاماتها التعاقدية، كانت مجموعة الشركات تعطي للحكومة أربعة شلنات عن كل طن نفط مصدر وبلغ معدل الإنتاج خلال المدة (1927–1950) ستة ونصف مليون طن في السنة اي ما يعادل حوالي 140 ألف برميل يوميا[13].

ثالثاً: النفط العراقي في زمن الحكم الملكي (1921-1958)

ذكر مما تقدم إنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقع العراق تحت الاحتلال البريطاني ثم الانتداب ثم حصل على استقلاله من بريطانيا في 3 تشرين الأول عام 1932، بتشكيل المملكة العراقية واستمر الحكم الملكي حتى عام 1958. شهد العراق في سنوات الحكم الملكي عقد أربع اتفاقيات مع شركات النفط الأجنبية هي[14]:

أ- الاتفاقية الأولى عام 1925: عقدت الحكومتان البريطانية والعراقية معاهدة جديدة بينهما في 14 آذار 1925 تماشياً وتوصية مجلس عصبة الأمم، وجرى في تلك الاتفاقية إقرار النص الإنكليزي والعمل به، ومن ثم استبعاد النص العربي للاتفاقيات وكان ذلك ملائماً للشركات تماماً إذ إن النص الإنكليزي قد كان وضعه بصورة غير واضحة ينطوي على تفسيرات متعددة تتيح للشركات النفطية ليس التلاعب بمعدلات الإنتاج وتقييم مبالغها وحصة الحكومة العراقية فيها فحسب وإنما تمكين الشركات من ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الحكومة العراقية نفسها كما عمدت الشركات الى تثبيت مبدأ الشركة الأكثر حظوة لها.

ب- الاتفاقية الثانية 1931: في هذه الاتفاقية جرى توسيع رقعة الشركات حتى تشمل أراضي العراق جميعاً وتخلصت شركة نفط العراق بموجبها من كل الأحكام المتعلقة بخط الباب المفتوح (عدم تنافس أي شركة نفطية أخرى) فبدلاً من أن يكون امتياز شركة نفط

[12] د. أحمد الصباب، مصدر سابق، ص 32.

[13] ناجي مزهر عبد الرحمن، د. هادي عبد الازيرج، مصدر سابق، ص 24.

[14] سعد محمد حسن، الاحتكارات النفطية في العراق قراءة في التاريخ والإستراتيجية، مصدر سابق.

العراق منحصراً بمساحة 192 ميلاً مربعاً أصبح امتيازها يشمل الأراضي الواقعة إلى شرقي دجلة ومن ولايتي بغداد والموصل التي تبلغ مساحتهما 32.000 ميلاً مربعاً وحذفت من الاتفاقية لأحكام كلها التي تشير إلى إيجار القطع ووضعها بالمزايدة. كما تخلصت شركة نفط العراق من التزامات الحظر كلها في الحاضر والمستقبل.

ج- الاتفاقية الثالثة عام 1938: في هذه الاتفاقية نصت المادة الثالثة منها على عدم جواز منح الحكومة العراقية أي امتيازات في الأراضي التي تقع غرب نهر دجلة شروطاً أسهل لطالبي امتياز آخرين من الشروط المعروضة على الشركة نفسها ما لم تعرض تلك الامتيازات لهذه الشروط عليها أولاً.

د- الاتفاقية الرابعة 1952: وبموجب الاتفاقيات الأخيرة كان تعديل أحكام الاتفاقيات الثلاث السابقة بعد مداولات ومماطلات طويلة تحت شبح التأميم، وقد تضمن التعديل مبدأ المناصفة في الإرباح بين الحكومة العراقية وشركات النفط، وإقرار زيادة ريع الحكومة العراقية من عائدات النفط لتصل إلى 50 % وعلى الرغم من التعديل الأخير في حصة الحكومة العراقية فان الاتفاقيات الأربع الأخيرة جاءت تحقيقاً لمصالح تلك الشركات. كما أن مبدأ المناصفة في الأرباح لم يطبق فعلاً وكانت حصة العراق دون الـ 50 % المقررة في الاتفاقية، إذ يكون خصم بوساطة طرق عديدة منها تحديد الأسعار والكلفة بنفسها كما أنها حصلت من دون حق على خصم في الأسعار واحتسبت الريع البالغ 12.5 % من قيمة الإنتاج ضمن 50 % العائد للعراق من الأرباح[15].

إن العهد الملكي حاول صياغة الثروة النفطية العراقية عبر أربعة اتفاقيات أساسية هي (1925 و 1932 و 1938 و 1952)، لتمنح الشركات العاملة في العراق امتيازاً لاستغلال النفط واستخراجه وبيعه على مساحة تقارب المساحة الإجمالية للعراق، فيما بلغت مدة الامتيازات الممنوحة لتلك الشركات 75 سنة.

[15] علي قاسم مهدي، النفط العراقي وصراع القوى الاستعمارية: القسم الأول.
http://www.ahewar.org//debat/

ملامح السياسة النفطية العراقية في عهد الحكم الملكي

إن سيطرة الشركات النفطية الأجنبية على نفط العراق وعلى مراحل الصناعة النفطية كافة شأنه في ذلك شأن باقي دول العالم أدت إلى تخلف القطاع النفطي، فخلال السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية كان إنتاج النفط في العراق ينمو بشكل ضعيف، ففي عامي 1946 و 1947 كان إنتاج النفط قد بلغ نحو أربعة ملايين طن سنوياً (190 إلف برميل يومياً) وهو المستوى نفسه الذي كان عليه في عام 1945 تقريباً ثم انخفض بنسبة 50 % في عام 1948، ولم يحقق ارتفاعاً ملموساً إلا في عام 1950، ويرجع ذلك الانخفاض في إنتاج النفط لأسباب منها[16]:-

1- وصول إمكانات النقل إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية، كما اقتصر تصدير النفط على الخط الشمالي الممتد في الأراضي السورية واللبنانية بعد توقف تصدير النفط في خط الأنابيب الممتد عبر فلسطين إلى حيفا على اثر حرب فلسطين عام 1948.

2- مشكلات في داخل شركة نفط العراق نفسها، من حيث طريقة تكوين الشركة وآلية عملها وكان في مقدمة تلك المشكلات مطالبة شركة النفط الفرنسية الشركات التي تتألف منها شركة نفط العراق، تعويضها عن النفط الخام عن المدة التي لم تتمكن فيه من الحصول عليه. وكذلك زيادة الإنتاج من النفط لسد احتياجاتها الضرورية بعد الحرب.

والسؤال المهم هو هل استفاد العراق مادياً من وفرة إنتاجه النفطي أثناء الثلاثينيات والأربعينيات؟ فللوهلة الأولى هناك ثلاث شركات نفطية عملاقة هي شركة نفط العراق وشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل بدأ إنتاج النفط بـ 89 ألف برميل يوميا في 1938 ووصل إلى 140 ألف برميل يوميا في عام 1950 ووصل إنتاج النفط المتراكم إلى ما يقارب مليار وأربعمائة وأربعين مليون برميل لغاية عام 1958 وكانت حصة العراق هي أربعة شلنات عن كل طن من النفط الخام المستخرج وبلغ مجموع المبالغ المستحصلة من النفط لغاية 1958 بحدود 45 مليون دولار وكانت هذه المبالغ جزءاً ضئيلاً من حقوق الشعب العراقي فهي أقل من حصة كولبنكيان وأقل من 1 % من النفط المستخرج كل هذا

[16] أحمد جاسم جبار، النفط في العراق، مصدر سابق.

أدى إلى النفور الشعبي وقامت الحكومة بمفاوضة الشركات النفطية الثلاث لزيادة حصة العراق إلى 20 % لكن الشركات بدأت بالمماطلة مما أدى إلى المزيد من المشكلات لاسيما بعد مظاهرات احتجاج على رئيس الوزراء صالح جبر فقامت الحكومة العراقية بإنذار الشركات بإنهاء الامتيازات الممنوحة لها وفي الثالث من شباط 1952 كان توقيع الاتفاقية التي طال انتظارها بين الحكومة العراقية والشركات الثلاث وذلك بإعطاء العراق حصة 50 % من أرباح الشركات تؤخذ بشكل حصة عينية من النفط الخام للاستهلاك الداخلي والباقي يحول إلى دفع نقدي وجرى الاتفاق على زيادة الإنتاج إلى 30 مليون طن عام 1955 وأصبح دخل العراق الصافي من النفط يقدر بـ 20 مليون دينار عراقي أي ما يقارب 40 مليون دولار آنذاك.

شهدت اتفاقية الامتياز تغيراً جديداً بتوقيع اتفاقية مناصفة الأرباح بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق (مجموعة الشركات الأجنبية) عام 1952، على أثر ظروف السوق العالمية للنفط، تقرر بموجبها حصول الحكومة العراقية على 50 % من العوائد الناتجة من الصادرات النفطية، وكذلك الحق في تسلم ما يزيد عن 12.5 % من الإنتاج الصافي يمكن أن تبيعه بأي سعر تشاء، وبذلك حصلت الحكومة على أول منفعة مباشرة من أسعار النفط الخام. خلال هذه الحقبة شهدت الإيرادات النفطية زيادة بالنسبة للحكومة العراقية من 0.22 دولار للبرميل الواحد عام 1950 إلى 0.84 دولار للبرميل الواحد عام 1952، ورافق ذلك زيادة في إنتاج النفط من 91 إلف برميل في اليوم إلى 697 إلف برميل خلال المدة المذكورة[17]. لم تكن الإيرادات النفطية تشكل مصدراً مالياً كبيراً للحكومات حتى بداية الخمسينيات من القرن المنصرم، غير أن الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية التي تحققت منذ عام 1953، شكلت جزءاً أساسياً في نشاط الدولة في بناء الأبنية العامة ومنشآت الجيش الحديث، مما وفرت الشروط الموضوعية لدور النفط الإستراتيجي، ودفعت نحو الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية الاعتيادية) والإنمائي (برامج الاستثمار العام)، كانت هناك جملة من العوامل مارست وقعاً مباشراً في رفع السقف الإنتاجي خلال المدة (1950–1952) يمكن تحديدها

[17] أحمد جاسم جبار، النفط في العراق، مصدر سابق.

في الآتي: تسوية المشكلات المعلقة في مجموعة الشركات المكونة لشركة نفط العراق، وبموجب هذه التسوية قامت الشركة بوضع برنامج لزيادة إنتاج النفط تنفيذاً لرغبة شركة النفط الفرنسية خاصة التشغيل الجزئي لخط الأنابيب الشمالي الذي ابتدأ مدٍّة عام 1946 فقد عوض عن خط الأنابيب عبر فلسطين الذي توقف بسبب الحرب. إن اكتشاف حقول جديدة ساعد في زيادة إنتاج النفط مثل حقل الزبير والرميلة، وكذلك ربط حقل عين زالة بخط أنابيب تم انجازه عام 1952.

لقد كانت الحكومات العراقية تتقاضى 330 فلساً للطن الواحد من النفط تعادل أربعة شلنات في الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية تتقاضى 12 دولار للطن الواحد من النفط المستخرج وحتى بعد تعديل 1952 فان الشركات استمرت في التلاعب بحسابات الكلفة والاندثار وتدقيق الريع ونفقات التحري والحفر والإنجاز المطلق وفوائد القروض ونفقات الدعاية وإلى ذلك بغية تقليل حصة الحكومة العراقية وجعلها في الواقع اقل من الحصة المتفق عليها. لقد ترك تحديد أسعار النفط بيد الشركات نفسها ولم يكن للحكومة العراقية رأي فيها مما مكن تلك الشركات من ممارسة العديد من إشكال الضغط سياسياً واقتصادياً ولاسيما في مواجهة المتغيرات التي أحدثتها ثورة 14 تموز 1958 مما دفع تلك الشركات إلى أجراء العديد من التخفيضات في إنتاج النفط خلال المدة (1958–1960) .

رابعاً: النفط العراقي في زمن الجمهورية (ثورة 14 تموز 1958)

في عام 1958 حل النظام الجمهوري بانقلاب عبد الكريم قاسم بدلاً من الملكية الهاشمية في العراق، وتركزت العلاقات بين شركة نفط العراق وحكومة الثورة في تلك المدة على عاملين رئيسينِ، أولاً النفط الذي كان جزءاً حيوياً في الاقتصاد العراقيِ، فقد كان لشركة نفط العراق تأثير كبير على حجم الدخلِ الذي تتسلمه الحكومة ومن ثم لديها تأثيرِ كبير على قرارات الحكومةِ. العامل الرئيس الثاني كان عدمَ قدرة الحكومةِ العراقيةِ في ذَلِك الوَقت على تَحديد مصدر المعرفةِ التقنيةِ والمهارةِ الضروريِ للسيطرة على عمليات النفطِ في البلادِ[18].

[18] http://www.Wikipedia.org/wiki/iraq-petroleum-company.en

كانت بداية مرحلة الصراع مع شركات النفط الأجنبية، بشكل واضح، نتيجة النهب الذي مارسته شركات النفط الأجنبية من استخراج النفط وتصديره والريع الممنوح للحكومات العراقية المتعاقبة في ظل الامتيازات الممنوحة لتلك الشركات لمجموع الاتفاقيات المعقودة وبيان شروطها وأحكامها العامة والمطالب العراقية وكيف تلاعبت تلك الشركات بحصة الحكومات العراقية قبل ثورة 14 تموز 1958، كان عبد الكريم قاسم يرى بأن شركة نفط العراق تنتج نفطاً للدول الغربية بدلاً مِنْ نفع مواطني العراق.

استمرت المفاوضات بين العراقيين وشركات النفط زهاء ثلاث سنوات بدأت في 20 آب 1958 وكان يترأس الوفد العراقي الرئيس عبد الكريم قاسم شخصياً لثلاث سنوات، تركزت المفاوضات في حل المشكلات الناجمة عن طبيعة الاتفاقيات التي وضعت في العهد الماضي، وتبلورت مطالب الجانب العراقي بضرورة تنازل الشركات عن الأراضي غير المستثمرة وإعادة احتساب كلفة إنتاج النفط واعتماد طريقة عادلة في تحديد الأسعار وزيادة حصة الحكومة من الأرباح والاشتراك في إدارة شركات النفط العاملة في أرضها، وتنفيذ روح النصوص الواردة في الاتفاقيات المعقودة وما يتعلق بذلك من المشاركة في الإدارة العليا وفي شؤون التوظيف والاستخدام والتسريع بعملية تعريق الشركات وكذلك الإشراف على حساباتها والإسهام بشكل حقيقي وفعال في إدارة شؤونها غير أن الشركات استمرت بممارسة عمليات المماطلة والتسويف في رفض بعض من تلك المطالب أو قبولها، في إطالة المفاوضات بغية إيصال الاحباط واليأس في نفوس المفاوضين العراقيين ودفعهم للاستسلام لمطالبها والإذعان لسلطتها لهذا لم تصل الحكومة العراقية خلال سنوات المفاوضات الثلاث إلى أي نتيجة ايجابية. ولم تستجب الشركات خلالها لمطالب الجانب العراقي، وكان الصبر عنوان الحكومة العراقية على ما تبديه الشركات من مراوغة في التفاوض والتآمر في الجانب السياسي على الساحة العراقية.

كان عبد الكريم قاسم يريد تأميم النفط العراقي لكن الظروف الاقتصادية في ذلك الوقت لَمْ تَسمح؛ لأن عبد الكريم بحاجة للإيرادات النفطية لتقوية حكومتِه ولتقوية الجيشِ، ويبدو ذلك واضحاً عندما قاطعتْ الدول الغربية النفط الإيراني عندما أَمّمَ محمد مصدّق شركات النفط العاملة في إيران ومن المتوقع إن يحصل الشيء نفسه مع العراق، النقطة

الأخرى التي منعت عبد الكريم قاسم من تأميم النفط هي افتقار العراقيين إلى القابلياتِ التقنيةِ والإداريةِ لتنافس شركة نفط العراق، لذا لَجأَ عبد الكريم قاسم إلى العديد مِنْ الوسائلِ الأخرى من ضمنها: شكلت لأول مرة وزارة خاصة للنفط في عام 1959 أعقبها طلب الحكومة الشركات إعادة النظر باتفاقية الامتياز لتحسين الشروط وتطبيق ما اعتقدته من حقها وفق هذه الاتفاقية. وبعد فشل المحادثات قامت الحكومة بإصدار أهم قرار اتخذ في تلك المدة هو قانون النفط رقم (80) لسنة 1961 (في 11 كانون الأول) الذي جرى بموجبه تحديد مناطق الاستثمار لشركات النفط واسترجاع الأراضي غير المستثمرة فعلاً وقد جرى استرجاع 99.5 % من الأراضي العراقية الخاضعة لامتيازات تلك الشركات، التي لم تستغلها الشركات الأجنبية وتبلغ مساحتها 442 ألف كيلو متراً مربعاً[19]، وترك للشركات الأجنبية مساحات الحقول المنتجة للنفط فقط، وهي:

1- شركة نفط العراق: منطقة كركوك وباي حسن وجمبور.
2- شركة نفط الموصل: حقول عين زالة ومنطقة بطمة.
3- شركة نفط البصرة: حقول الرميلة والزبير.

وكانت هذه بداية الشروع باستثمارها وطنياً في السعي لتأسيس شركة النفط الوطنية. وبموجب قانون (80) لسنة 1961، كان تعريف الأراضي النفطية غير المنتجة من الشركات الأجنبية وحصر إنتاجها في الحقول العاملة المنتجة للنفط، بعد أن كانت هذه الشركات تمتلك معظم الأراضي العراقية بموجب عقود المشاركة المبرمة مع الحكومة العراقية السابقة. مما حقق فوائد عديدة أهمها:

1- استثمار الحقول غير المنتجة والأراضي المتوقع اكتشاف النفط فيها من شركة النفط الوطنية استثماراً مباشراً من دون الحاجة إلى منح المستثمرين الأجانب عقود المشاركة طويلة الأجل، وفي جنوب العراق خاصة؛ لأن الحقول الجنوبية قريبة من موانئ التصدير، فضلاً عن جودة النفط وكثافته النوعية في جنوب البلاد.
2- استطاع القانون أن يوازن بين الحاجة إلى الأموال والرغبة الوطنية في منع الشركات التصرف بالثروة النفطية، من خلال التوسع في الإنتاج وزيادته عن طريق عقود عمل

[19] الاستثمار المباشر بداية تحرير الثروة النفطية، النفط والتنمية، العدد (7)، بغداد، 1976، ص 6.

وعقود إدارة مع شركات أخرى لحساب شركة النفط الوطنية، وبتمويل من الشركات الدولية بقروض مالية تُطفأ أرصدتها أو جزءاً منها بالنفط المنتج من تلك الحقول، وتحقيق تكاملٍ في الصناعة النفطية عبر إنتاج النفط وتكريره ونقله وتصديره إلى الخارج، ثم تسويقه عبر اتفاقيات طويلة الأجل أو بوساطة عقود تجارية، وتأسيس صناعة بتروكيمياوية.

ملامح السياسة النفطية العراقية في زمن الجمهورية

لقد أتاح هذا القانون للعراق إمكانيات قانونية سيادية جديدة، فقد سُحبت الحقول النفطية غير المنتجة والحقول التي ما زالت في مرحلة التنقيب والاستكشاف من الشركات الأجنبية العاملة، وعهد بإدارتها إلى شركة النفط الوطنية العراقية. لقد كانت هذه النقطة التاريخية مرحلة مهمة في تاريخ النفط والصناعة النفطية في العراق، فقد أظهرت الحاجة إلى قيادة نفطية وطنية تتسلم الملف النفطي في العراق، وعلى هذا الأساس كان تأسيس شركة النفط الوطنية لاستكشاف النفط من الحقول المكتشفة واستثمارها. وبعد صدور القرار أحجمت الشركات النفطية عن عمليات البحث والتنقيب وعدم التوسع في الإنتاج. وبهذا شهدت المدة (1961–1965) تدهور معدلات إنتاج النفط بسبب: الموقف المتشدد الذي اتخذته الحكومة في المفاوضات مع الشركات الأجنبية لتعديل شروط الامتياز، اذ واجهت الشركات الزيادة في الطلب على النفط من الدول المجاورة على حساب زيادة الإنتاج في العراق.

ساءت العلاقة بين الحكومة والشركات النفطية لكن مع ذلك لم تتخذ الحكومة أي إجراءات جديدة ضد الشركات، لكنها عملت على وضع القانون موضع التنفيذ إذ أعدت الحكومة العراقية لائحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية (INOC) (Iraqi National Oil Company) في عام 1962 كأداة للحفاظ على الثروة النفطية وحقوق العراق بإنشاء قطاع نفطي عراقي يمنح شركة النفط الوطنية حق الاستثمار حصراً في جميع المناطق التي تحتوي على الثروة النفطية بما هو مشمول بتعيين مناطق الاستثمار للشركات النفطية في القانون المذكور. ووضع شركات النفط الأجنبية في العراق أمام الأمر الواقع وسد الطريق أمام مناوراتها ومحاولاتها في إيقاف العمل بالقانون المذكور. لم تحقق شركة النفط الوطنية

العراقية في سنوات عمرها الأولى ظهوراً بارزاً؛ نتيجة طبيعة الأوضاع السياسية الداخلية غير المستقرة التي شهدها العراق حينها وظهور صراعات وتحالفات سياسية واجتماعية لقوى متعددة المصالح ولأهداف سياسية محددة رافق ذلك قيام شركات النفط الأجنبية بممارسة العديد من الضغوط لمنع شركات النفط العالمية الأخرى من شراء النفط العراقي أو العمل على استخراجه أو مشاركة الحكومة في ذلك أو التعاقد معها بل أنها أنذرت بقية الشركات بمقاضاتها أمام المحاكم الدولية إن أقدمت على العمل في العراق أو شراء نفطه أو الإسهام في استخراجه في الوقت نفسه قامت بتخفيض نسبة الزيادة في الإنتاج من 13.3 % عام 1960 إلى 3.5 % عام 1961 لتصل إلى 1.3 % عام 1962، اتبعت شركات الامتياز النفطي العاملة سياسة معاقبة العراق بتقليل إنتاجه وحصته في الأسواق العالمية لقد كانت تلك أهم الضغوط التي مارستها الشركات في بلد يعاني تخلفاً في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[20].

لقد خسر العراق جراء سياسة شركات النفط الأجنبية بتخفيض معدلات الإنتاج ملايين الدولارات في الوقت الذي لم يكن وراء تلك التخفيضات أي مبررات سوقية أو اقتصادية في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط. وفي مواجهة ضغوط الشركات سعت العديد من الدول المصدرة للنفط إلى إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في عام 1960 وسعت من خلال هذه المنظمة إلى إعادة تنظيم عملية تصدير النفط والتحكم بأسعاره ومعدلات إنتاجه ومن الجدير بالذكر إن شركات النفط الاحتكارية أبقت أمور الإدارة والتوظيف والاستخدام بأيديها على الرغم من وجود العديد من النصوص التي تلزمها باستخدام موظفين عراقيين ممن تتوفر لديهم الكفاءات المطلوبة بل إن الحكومة العراقية لم تستطع تعيين مديرين عراقيين في مجلس إدارة الشركات ليكونوا ممثلين لها في إدارة الشركات، وفي جانب آخر اشترطت الاتفاقيات المعقودة على إحالة الخلافات التي قد تحدث إلى التحكيم الدولي وبذلك منع القضاء العراقي من ممارسة حقوقه في هذا الشأن الذي يمس سيادة الدولة العراقية على أراضيها، كما أعفيت الشركات من الضرائب والرسوم الأخرى ولاسيما الجمركية منها[21].

---

[20] John M. Blair ,Oil Companies Hold Down Production in Iraq ,globalpolicy.org/world

[21] سعد محمد حسن، الاحتكارات النفطية في العراق قراءة في التاريخ والإستراتيجية، مصدر سابق.

وسعي تلك الشركات عبر دفع قوى سياسية واجتماعية عراقية ودعمها وبإسناد وتدخل على مستوى الإقليمي والدولي ليس لإلغاء القانون المذكور بل للعمل على الإطاحة بالثورة الذي توج بانقلاب شباط 1963.

خامساً: **النفط العراقي في زمن انقلاب شباط** 1963

قام عبد السلام عارف بانقلاب شباط 1963، وتسلم الحكم ونتيجة لذلك سعت شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق لاستغلال الأوضاع الجديدة التي نشأت بعد الإطاحة بثورة 14 تموز فقامت ابتداءً بزيادة معدل الإنتاج بنسبة تصل إلى 14.3 % لتعبر عن حسن نياتها اتجاه الحكومة الجديدة، إلا أن الحكومة الجديدة استمرت على تنفيذ قرار رقم (80) الذي يشمل سحب الأراضي غير المنتجة ضمن تلك الحقول أيضاً، ومهد الطريق لإصدار قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية رقم (11) في 8 شباط لسنة 1964، الذي يعد أهم قانون صدر في تلك المدة، وقد منح شركة النفط الوطنية حصراً حق استثمار المناطق التي استرجعت جميعاً من الشركات الأجنبية بموجب قانون (80)، بما في ذلك إنتاج النفط المستخرج وتسويقه[22].

أطاح حزب البعث بعبد الرحمن عارف عام 1968، وأصبح أحمد حسن البكر أول رئيس بعثي لجمهورية العراق ولكن بعد ذلك سيطر صدام حسين تدريجياً على مقاليد الحكم، بادرت الحكومة إلى إتباع سياسة نفطية أكثر استقلالاً من خلال إصدار القانونين رقم (97) و (123) عام 1967 اللذين أعطيا لشركة النفط العراقية صلاحيات واسعة، قامت شركة النفط الوطنية العراقية بعد عام 1968 اعتماد سياسة الاستثمار المباشر فقد عملت على تنفيذ أعمال تطوير الحقول والمنشآت السطحية اللازمة للإنتاج والخزن والنقل من خلال عقد اتفاقيات مع عدد من دول أوربا والاتحاد السوفيتي السابق[23]. فدخلت في محادثات مع شركة أيراب (Erab) الفرنسية وكان توقيع أول عقد خدمة عام 1968. وبوشر بإعداد تشكيلاتها وباشرت بعمليات التطوير فعلياً بعد عام 1968، بأسلوب الاستثمار المباشر،

---

[22] المصدر نفسه.

[23] عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية (مستقبل العراق)، بيروت، 2005، ص 130.

وبعدها جاء استغلال آبار حقل الرميلة بمساعدة سوفيتية وتنفيذ شركة هنغارية لحفر أول بئر نفط وطني، وغير ذلك من أعمال سياسة الاستثمار المباشر، وقد أعطت هذه التجربة ثمارها من خلال تصدير أول شحنة من النفط بناقلة عراقية من بناء اسباني في السابع من نيسان عام 1972 وذلك بأسلوب التنفيذ المباشر الذي كان اعتماده في معظم فعاليات الشركة[24]. يُعد هذا الإنجاز نقطة انطلاق باتجاه اختراق جبهة الشركات العالمية، وكسر إطار السرية التي كانت الاحتكارات النفطية تسعى لعدم معرفة ظروف الإنتاج النفطي. مما زاد توتر العلاقة بشركة نفط العراق.

سادساً: النفط العراقي في زمن التأميم

كانت القيادات الحاكمة في العراق تنظر إلى الشركات النفطية الأجنبية على أنها تقيد حريتها في استغلال ثروة البلاد وأن لا مفر من السيطرة التامة على مقدراته وتحقيق استقلاله الاقتصادي، معتبرة علاقة الحكومة العراقية بشركات النفط الأجنبية مثل علاقة الموظف بالشركة التي تدفع له راتبه الشهري، منتظراً علاوته السنوية المعتمدة على حُسن سلوكه وإطاعته لرؤسائه. فالحكومة العراقية، في الواقع، هي مثل موظف لدى شركات النفط الأجنبية، فإن أحسنتَ الأداء وأطاعت، تحصلْ على العلاوة السنوية وهي زيادة قليلة في إنتاج النفط وبيعه، وإلا فستُحرَم من العلاوة، أي تخفيض الإنتاج، ومن ثم يُخفَّض إيراد الدولة، تماماً مثل تخفيض الراتب، هذه مسألة تُقلق الحكومة وتحدّ حرية تصرفاتها[25]. لذا كانت هناك دعوة لتأميم الشركات النفطية الأجنبية وانتزاع حقوق التصرف بالموارد النفطية والحرية في ذلك، وكان كان الهدف من تلك الدعوة تأمين استقلالية القرارات الاقتصادية الوطنية.

على مدار الستّينيات، انتقدت الحكومةَ العراقيةَ شركة نفط العراق واعتبرتها جزءاً من سياسة الغرب، وازدادت رغبتها في القيام بدور اكبر بعد تلكؤ الشركات في تنفيذ رغباتها في زيادة الإنتاج وتحسين شروط الاتفاقيات المعقودة معها، ومما عزز موقف الحكومة إن

[24] د. عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص 215.

[25] جواد هاشم، عندما تكون وزيراً مع البكر وصدام.
www.nakhelnews.com/.../news/img/sadam545454.jpg

شركة النفط الوطنية قد قوي عودها وبدأت عمليات استكشاف واسعة بمساعدة بعض الدول الصديقة وخاصة الاتفاقية السوفيتية العراقية عام 1969 في الأراضي التي جرت السيطرة عليها مما شجّع الحكومةَ العراقيةَ في 1970 على المطالبة بمجموعه من الطلباتِ بضمن ذلك ملكيةِ 20 % مِنْ أصولِ الشركةَ والسيطرةَ الأكثرَ. بهذا الوقتِ أخذت شركة نفط العراق تنظر بمطالب الحكومةَ العراقيةَ بجديّة كبيرة وقدمت بَعْض التنازلاتِ الضخمةِ، فقد وافقت على زيَاْدَة إنتاج النفط بشكل كبير ورفع سعرَ نَفطه الخامِّ، على أي حال هذه الإجراءات لم تكن كافيةَ، فقد أصدرت الحكومة العراقية مجموعة جديدة مِنْ الطلباتِ في تشرين الثّاني 1970 التي تَضمّنتْ زيادة سيطرةَ العراق بشكل أكثرَ على العملياتِ النفطية والحصول على أرباح أكثرِ، وجهت الحكومةَ العراقيةَ إلى شركة نفط العراق إنذاراً نهائياً بالمطالب في 15 مايسِ 1972[26]. فقد أصدرت وزارة النفط بياناً أمهلت بموجبه شركات النفط الأجنبية مدة أسبوعين فقط لتقديم عرض إيجابي حول المطالب التي قدمتها الحكومة العراقية أثناء المفاوضات. وحذر البيان بشكل صريح من أن الحكومة العراقية ستجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية والتشريعية التي تراها ضرورية لحماية مصالح العراق. لقد كان هذا البيان الذي أصدرته وزارة النفط، والبيان الذي أصدره مجلس قيادة الثورة يوم 18 أيار 1972، مؤشرات واضحة على أن العراق يريد فعلاً التأميم، وليس قبول أي عرض من شركات النفط، حتى وإن وافقت الشركات على مطالب العراق جميعاً.

وخلال مهلة الأسبوعين التي أُعطيت للشركات، أنجزت الأجهزة الفنية لوزارة النفط ومكتب الشؤون الاقتصادية، التشريعات القانونية اللازمة للتأميم انتظاراً لساعة الصفر: يوم 1 حزيران 1972، انتهت مدة الأسبوعين ولم تقدم الشركات عرضاً يُرضي العراق وعند الساعة العاشرة والنصف من صباح هذا اليوم، عقد مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث حينذاك اجتماعاً مشتركاً في مبنى القصر الجمهوري، أذاع أحمد حسن البكر عند الثامنة من مساء الأول من حزيران 1972 بيان التأميم من محطتي الإذاعة والتلفزيون وفي نهاية البيان أعلن البكر (باسم الشعب) إصدار قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم (69) لسنة 1972، الذي اعتُبر نافذاً من تاريخ صدوره في

[26] http//en. Wikipedia.org/wiki/iraq-petroleum-compan

1 حزيران 1972. وطبقاً للقانون رقم (69)، فقد أُنشئت شركة حكومية سُميت الشركة العراقية للعمليات النفطية: لتحل محل شركة نفط العراق [27]. وجدير بالإشارة، أن التأميم الذي حصل في الأول من حزيران 1972، اقتصر على نفط الشمال. وكانت التسوية مع شركة نفط العراق في 1973/3/1 واستملاك شركة نفط الموصل mpc. أي انه أمم ما مجموع 43 % التي أصبحت ملكاً للعراق، وتبقى 57 % كانت تملكها كل من حصة بريطانيا وفرنسا 23.75 %[28].

أما نفط الجنوب (شركة نفط البصرة) فقد أُمم على مرحلتين: المرحلة الأولى في 21 تشرين الأول 1973، فقد اصدر قانون رقم (90) الخاص بتأميم حصص شركة شل الهولندية فقط، اصدر قانون رقم (70) في 1973/10/7 الخاص بتأميم حصص الشركات الأميركية البالغة 23.75 %، وقد كان تأميم حصة كل من أمريكا وهولندا لوقوفهم إلى جانب إسرائيل بعد حرب تشرين الأول من عام 1973[29]. وكان تأميم حصص كولبكيان في 1973/12/20 اذ كانت مؤسسة كولبنكيان البرتغالية تمتلك 5 % من امتيازات نفط العراق وقد شمل التأميم هذه الحصة على مرحلتين: الأولى في 1 حزيران 1972، والثانية في 20 كانون الأول 1973، قرر حزب البعث الحاكم، بعد تأميم هذه الحصة، الاحتفاظ بعوائدها السنوية في حساب مستقل في الخارج لكي تكون لقيادة الحزب، مبالغ كافية من المال لاستخدامها في العودة إلى الحكم في حال وقوع انقلاب. لم تؤمم حصة فرنسا وبريطانيا وكان مجلس قيادة الثورة قد أصدر في الوقت نفسه الذي أذيع فيه بيان التأميم، بياناً آخر يتعلق باستعداد العراق للدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة الفرنسية حول حصتها في الشركة المؤمَّمة لضمان بقاء تلك المصالح واستمرارها. صدر بيان عراقي فرنسي موافقة الحكومة العراقية على بيع كميات من النفط الخام لشركة النفط الفرنسية من حقول كركوك تعادل حوالي 24 % من إنتاج هذه الحقول، لمدة عشر سنوات، وفقا للأسس

---

[27] جواد هاشم، عندما تكون وزيراً مع البكر وصدام. مصدر سابق.

[28] تأميم جميع حصص الشركات الأجنبية: صفحة من الماضي (1976)، أخبار النفط والصناعة، العدد (454)، 2008، ص.ص 42-43.

[29] د.عصام الجلبي، الصناعة النفطية في العراق إلى أين، مصدر سابق.

الاقتصادية والمالية السابقة لقانون التأميم، بعبارة أخرى، أبقى العراق على المصالح والامتيازات النفطية الفرنسية كما كانت عليه قبل التأميم، مقابل عزم الطرفين على تنمية علاقاتهما في مختلف حقولها ومجالاتها، وأرسل العراق وفداً إلى فرنسا للتباحث حول العلاقة بينهما أصبحت فرنسا، أهم حليف للعراق في المعسكر الغربي، وبدأت علاقات العراق تتوطد وإياها، حتى بلغت مستوىً عالياً من التوطد بعد موافقة فرنسا على تزويد العراق بالمفاعلات النووية وطائرات الميراج وبعض البوارج الحربية، وبهذه العلاقة مع فرنسا، كان العراق يحاول خلق نوع من التوازن في علاقاته مع المعسكرين الشرقي والغربي، مع تأكيد الحاجة إلى دعم غربي تتزعمه فرنسا لتنمية دور قيادي للعراق في المنطقة العربية وبين دول عدم الانحياز[30]. اما حصة بريطانيا البالغة 9.5 %، فلم تؤمم لغاية كانون الأول 1975.

ملامح السياسة النفطية العراقية في عهد التأميم

وبذلك أصبحت الشركة عراقية 100 % تعود ملكيتها إلى شركة النفط الوطنية، فقد دشن قرارات تأميم شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق عام 1972 و 1973 مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر، وقد شهدت الحقبة التي تلت تأميم شركة النفط تطوراً كبيرا وتوسعت عمليات شركة النفط الوطنية العراقية ولاسيما بعد الطفرة السعرية الأولى وزيادة إيرادات العراق النفطية التي رافقها استكمال عمليات تأميم شركة نفط البصرة في عام 1975، وبذلك يكون العراق قد سيطر سيطرة كاملة على ثروته النفطية، وتبلغ مساحة شركة نفط البصرة المؤممة 226.00 كيلو متر مربع، وقد بدأت الشركة تصدير نفطها من حقول الزبير والرميلة، وكان القانون ينص على تأميم المنشآت والأنابيب والموانئ وكل شي يعود لشركة نفط البصرة على ان تقدم الدولة تعويضا يعادل قيمتها الدفترية، وأشار قرار التأميم إلى ان المحاكم العراقية هي التي تفصل في الشكاوي التي تقدم بهذا الشأن[31].

فقد اصدر خلال المدة (1972–1975) عدداً من القوانين التي تنص على تأميم النفط، إذ صدر القانون رقم (69) في عام 1972 الذي نص على تأميم شركة نفط العراق،

[30] جواد هاشم، عندما تكون وزيراً مع البكر وصدام. مصدر سابق.

[31] تأميم جميع حصص الشركات الأجنبية: صفحة من الماضي، مصدر سابق، ص.ص 42–43.

بعد إعلان العراق عن استعداده لتعويض الشركة عن التأميم، وهو حق معترف به دولياً، وأخيراً وافقت الشركات على الدخول في مفاوضات مع الحكومة لتسوية النزاع، وبموجب هذا القانون سيطرت الحكومة على 65 % من الثروة النفطية ثم أعقبها قانون رقم (70) لعام 1973 تضمنت الاتفاقية:

- موافقة الشركات على القوانين العراقية المتعلق بالنفط وفي مقدمتها القانون رقم (80) لعام 1961 – والقانون رقم (69) لعام 1972.
- قيام الشركة بدفع 141 مليون باون استرليني للحكومة العراقية كتسوية نهائية عن المطالبات المتقابلة.
- قيام العراق بتسليم الشركات 15 مليون طن من نفط كركوك عند موانئ البحر المتوسط من دون ثمن كتسوية نهائية عن الطلبات المتقابلة.
- تنازل شركة نفط الموصل عن موجوداتها إلى الحكومة العراقية من دون مقابل اعتباراً من 31 آذار 1973.
- التزام شركة نفط البصرة بزيادة الإنتاج خلال السنوات الأربعة اللاحقة.

بعد ذلك جرى تأميم شركة نفط البصرة عام 1973 وصولا إلى قانون رقم (101) لعام 1975، وانهى وجود الشركات الأجنبية، التي دامت ما يقارب 50 عاماً، وبذلك انتقلت الصناعة النفطية إلى الحكومة. ويشير التأميم إلى أنهُ حق دولي معترف به يكون موجبه تحويل ملكية الثروة الطبيعية من الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار الوطني، وكخطوة أولى في مسار التقدم والتطور في مجالات التنمية الاقتصادية كافة[32].

كما انتقل العراق نحو التأميم الكامل، بما في ذلك الاستيلاء على الممتلكات الرئيسة المنتجة، وحقل كركوك، وأعطيت تلك المشاريع إلى شركة النفط الوطنية العراقية التي أنشئت عام 1964، لغرض العمل في تلك المناطق التي صودرت من شركة بي بي (BP) بموجب قانون العام (80)[33].

---

[32] أحمد جاسم جبار، مصدر سابق.

[33] John M. Blair ,Oil Companies Hold Down Production in Iraq ,globalpolicy.org/world.

بعد التأميم اتجه العراق إلى الشركات الفرنسية والبرازيلية والهندية و إلى الحكومة السوفييتية من أجل التعاون التكنولوجي، واعتمد على عقود خدمة جديدة وتقرر الاكتفاء بعمليات الاستثمار المباشر من شركة النفط الوطنية التي شهدت نجاحات ملحوظة في عمليات الاستكشاف فقد بلغت نسبة النجاح 80 % وتمت إعادة تقويم الاحتياطيات مشتركاً مع جهات أجنبية وبُنيت شبكات واسعة لخطوط أنابيب نقل النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز السائل مع المباشرة بعدد من المشاريع أكملت في الثمانينيات، ومن هذه المشاريع، الخط الإستراتيجي والميناء العميق والخط العراقي التركي ومصفى البصرة[34].

حصلت شركة Petrobras البرازيلية عام 1972 على ثلاثة تراخيص تغطي مساحة 7900 كيلو متر مربع في مناطق الفالوجة وعلي الغربي والقرنة. وقد أعلنت الشركة عام 1976 تحقيق اكتشاف حقل مجنون النفطي على بعد 50 كم شمال البصرة، تبعه عام 1977اكتشاف حقل نهر عمر. وفي عام 1980 اتفقت الشركة مع شركة نفط العراق الوطنية على إنهاء العقد مقابل أن يكون تزويدها بالنفط لمدة 13 سنة بالأسعار الرسمية، بمعدل 160 ألف برميل/ يومياً، فضلاً عن كمية 240 ألف برميل/ يومياً المنصوص عليها في العقد الأساسي بين الشركتين، وعلى أن تقوم الشركة بمساعدة العراق تقنياً[35].

سابعاً: الصناعة النفطية العراقية في السبعينيات ورواج أسعار النفط

شهدت الصناعة النفطية في السبعينيات نموا ملحوظا ولاسيما في مجال تطوير الحقول وزيادة الطاقات الإنتاجية وخطوط الأنابيب سواء للتصدير او للنقل الداخلي للمشتقات النفطية وموانئ تصدير النفط الخام في تركيا والخليج العربي وتطوير طاقات التصفية وخزن المشتقات النفطية. بادرت شركة النفط الوطنية العراقية عام 1979، بعد اكتشاف العديد من الحقول النفطية على وضع برنامج لزيادة الطاقة الإنتاجية من النفط

[34] د.عصام الجلبي، الصناعة النفطية في العراق إلى أين، مصدر سابق.

[35] تركي الحمش، تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية 1-2، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (140)، منظمة الأوابك، الكويت، 2012، ص 135.

الخام إلى 5،5 مليون برميل يومياً، كما وضعت خطة لمضاعفة طاقات التصفية[36]. فقد شهدت الصناعة النفطية في السبعينيات نمواً ملحوظاً في مجال تطوير الحقول واكتشاف العديد من الحقول الجديدة إذ جرى اكتشاف 21 حقلاً كبيراً (Major Fields) للمدة من 1970 ولغاية 1985 أهمها حقل غرب القرنة وحقل مجنون وحقل شرقي بغداد والحلفاية، وارتفع على أثرها الاحتياطي النفطي العراقي من 34 مليار برميل عام 1961 إلى 112 مليار برميل عام 1993. وأصبحت شركة النفط الوطنية العراقية هي المسوق الرئيس للنفط العراقي بعد افتتاح قسم التسويق فيها الذي أصبح بعد ذلك المؤسسة العامة للتسويق النفطي سومو SOMO – State Organization of Marketing Oil ، وكذلك وضعت الوزارة خطة لمضاعفة طاقات التصفية وبوشر بأعمال استثمار الغاز المصاحب من حقول كركوك ونقله إلى منطقة التاجي حيث جرى تشييد معمل التاجي للغازات النفطية ثم تزويد عشرة معامل صناعية ومحطات توليد الكهرباء في بغداد بالغاز من خلال شبكة أنابيب[37]. لكن الواقع كان غير ذلك فالمنشآت السطحية الموجودة في ذلك الوقت لم تكن تستوعب إنتاج أكثر من 3.7 مليون برميل يوميا وهذا ما وصل إليه العراق بعد منتصف العام 1979. وبذلك أصبح القطاع النفطي واحداً من المرتكزات الرئيسة للاقتصاد العراقي مما حمله مسؤولية مضاعفة بعده مصدراً للموارد الأجنبية لغرض إنجاز تطوير الاقتصاد الوطني وتأمين مستلزمات الاستثمار الذاتي في مرحلة قادمة، غير أن هذه المهام قد توقفت بسبب نشوء الحرب العراقية– الإيرانية في أيلول 1980 التي استمرت لغاية آب 1988.

ثامناً: النفط العراقي في زمن الحروب والعقوبات (الثمانينيات والتسعينيات)

1- النفط العراقي في زمن الحرب العراقية الإيرانية

وضع العراق خطة لتطوير الإنتاج ليصل إلى 5.5 مليون برميل يومياً في العام 1983، إلا أنها توقفت في أيلول 1980 بسبب نشوب الحرب العراقية الإيرانية التي

---

[36] حسن لطيف، النفط والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي، مركز العراق للدراسات، (دون مكان نشر)، 2007، ص 17.

[37] د. عصام الجلبي، قراءة في: صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، ندوة "مستقبل العراق" (25–28) تموز 2005، بيروت، 2005،

استمرت لغاية 8 آب 1988، وما رافقها من تدمير للبنية الارتكازية في القطاع النفطي، أوقفت هذه الخطة، نتيجة تدمير معظم مرافق الإنتاج والتصدير[38]. واستنزفت قدرات البلد النفطية والاقتصادية ليخرج بعدها مثقلاً بالديون فقد كان العراق يمتلك رصيداً دولياً قدر بما يقارب الـ 200 مليار دولار عام 1979 خرج من الحرب عام 1988 وعليه ديون تقدر بـ 50 مليار دولار، فضلاً عن حصول كوارث بشرية ومادية واجتماعية، وذهبت ثروة العراق لشراء أسلحة الغرب وحلف الناتو وحلف وارشو المكدسة منذ مرحلة الحرب الباردة، فضلاً عن أسلحة الصين والبرازيل ومصر التي أرادت هذه الدول التخلص منها وبيعها كخردة لكن العراق اشتراها بأسعار باهضة.

لقد توقفت صادرات النفط العراقي لعدة أشهر بعد حرب الخليج الأولى ودمرت الكثير من المرافق والمنشآت ومرافق التصدير إذ كان ينتج 3.4 مليون برميل يوميا من النفط قبل الحرب ثم بدأ يصدر عن طريق تركيا وعبر السعودية عام 1985 بعد ان أوقفت سوريا مرور النفط عبر أراضيها عام 1982. نتيجة لذلك بلغت خسائر العراق النفطية حوالي 106 مليار دولار وأصبحت عليه ديون كبيرة نتيجة لاقتراضه الأموال من الخارج وتوقفت خطط التنمية العراقية[39]. وخلال تلك الحرب كان القطاع النفطي ممثلا بوزارة النفط والشركة الوطنية للنفط منكبين على تطوير الصناعة النفطية وتمكنتا من إنجاز العديد من المشاريع الكبيرة مثل أنبوب التصدير عبر السعودية (الخط العراقي– السعودي الذي يصب في ينبع على البحر الأحمر) ومصافي التكرير تؤهل العراق لدخول عالم التصدير للمشتقات النفطية كالبنزين وغيره، ومضاعفة الطاقة التصديرية لأنبوب النفط إلى تركيا(مشروع الخط العراقي التركي التوسع الأول والثاني) ومشروعي شركتي غاز الجنوب وغاز الشمال الذي

[38] د. فلاح خلف الربيعي، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم والأفاق المستقبلية، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات. www.siironline.org

[39] أحمد عزيز، استنزاف ونهب ثروات العراق النفطية.
http://www.basaernews.com/news.php?id=2713

مهد الطريق للاستفادة من طاقات العراق العملاقة من الغاز الطبيعي المصاحب وغيرها[40].

إن قيام الحرب عام 1980، دفع الحكومة إلى زيادة إنتاج النفط وتصديره بأقصى الطاقات بغض النظر عن الإضرار التي تلحق بالقطاع النفطي من أجل تمويل الإنفاق العسكري، إذ كان العراق أكبر مستورد للسلاح خلال سنوات الحرب كما أنفق أموالاً طائلة في محاولة منه لتكوين قاعدة نووية وامتلاك ترسانة من الأسلحة الكيماوية مما ترك آثاره السلبية على الاقتصاد العراقي، وخلال الحرب توقفت صادرات العراق من النفط بشكل جزئي، اذ انخفضت إيرادات النفط إلى حوالي 10 مليارات دولار عام 1981 بعد إن كانت حوالي 26 مليار دولار عام 1980 ونتيجة لهذا الانخفاض تراجعت الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

عملت الحكومة على تحويل عائدات البلد النفطية لتغطية نفقات الحرب، ففي عام 1980 كان إنفاق حوالي 19.8 مليار دولار ما نسبته 38.8 % من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، وفي السنوات اللاحقة أنفقت الحكومة عائدات النفط السنوية للبلد على نفقاتها العسكرية، وما بين عام (1981–1985) بلغ الإنفاق العسكري 119.9 مليار دولار أو ما نسبته 245 % من الإنتاج المحلي الإجمالي على الدفاع فقد كان مجمل عائدات النفط 48.4 مليار دولار. وعمد النظام السابق؛ بسبب عسكرة الاقتصاد التي قام بها وتحقيقاً لمصالحه بتفكيك شركة النفط الوطنية العراقية واستبدلها بشركتي نفط الشمال ونفط الجنوب. وبذلك أصبح قطاع النفط تحت ضغط شديد مع استمرار الحرب بين حاجة الدولة للموارد المالية لتغطية النفقات العسكرية لأنه المصدر الرئيس للدخل وبين تعرضه للضربات العسكرية من أجل إضعاف الحكومة، فقد دُمرت القوات الإيرانية مصادر ضخ النفط في البصرة والفاو فتوقفت عن العمل في الحين الذي جاء فيه قرار الحكومة السورية إغلاق أنبوب النفط المار عبر أراضيها ضربة ثانية للمنشآت.

[40] عصام الجلبي، صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 32.

تـأثرت الصـناعة النفطيـة العراقيـة مباشـرة بـالحرب العراقيـة– الإيرانيـة مـن قصـف المنشآت النفطية العاملة أو تأخير المشاريع قيد الإنشاء، فضلاً عن التأثير على الملاك الوطني نتيجة سحب قسم منه للالتحاق بمراتب القوات المسلحة أو الجيش الشعبي. إلا أن الكثير من المنجزات تحققت خلال تلك المرحلة، ونشير على وجه الخصوص إلى ما يأتي:

ثبت إن الاعتماد المباشر على الملاك الوطني ومؤسساته الوطنية بعد توفير الأجهزة والمعدات له هو العامل الأساس في القدرة على التعامل مع الدمار والأضرار التي أصابت المنشآت النفطية وإعادة تصليحها وتأهيلها والاستمرار بعمليات التشغيل في أقسى الظروف ولمرافق الإنتاج والتصفية والنقل والتوزيع جميعاً من دون الاعتماد على جهات أجنبية[41]:

تأسيس شركة غاز الجنوب وغاز الشمال لاستثمار الغاز المصاحب وإيصال الغاز من خلال شبكة أنابيب لمعظم محطات الكهرباء والمشاريع الصناعية الكبرى البتروكيماوية، والحديد والصلب، والألمنيوم، والأسمدة، والاسمنت وغيرها. إعادة تأهيل ميناء العميق إلى طاقة 1.4 مليون برميل باليوم، وبذلك عادت الطاقات التصديرية التي هبطت إلى 700 ألف برميل باليوم بعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية إلى نحو 4.5 مليون برميل باليوم وبشكل متدرج، وعادت عمليات التصدير الفعلية للتصاعد تدريجياً وصولاً إلى 3.2 مليون برميل يوميا في عام 1990 وقبل غزو الكويت.

2- النفط العراقي في زمن التسعينات (حرب الخليج الثانية والعقوبات الدولية)

انتهت الحرب العراقية الإيرانية فخرج العراق بعد حرب ثماني سنوات حرب مضرجاً بدماء نصف مليون شهيد وبنى تحتية متهالكة وديون طائلة مع فوائدها. بدأ القطاع النفطي يستعيد عافيته تدريجيا عندما وضع العراق خطة ثانية بدأت في عام 1989 بطاقة إنتاجية 3.5 مليون برميل يومياً، بهدف الوصول إلى طاقة إنتاجية مقدارها 6 مليون برميل/ يومياً، إلا أن هذه الجهود التي بذلتها وزارة النفط، لم تدم إلا مدة قصيرة فعقب اجتياح الكويت عام 1990، وحرب الخليج الثانية المعروفة بعاصفة الصحراء عام 1991 سبقه قرار الأمم المتحدة المرقم 661 في آب 1990 الذي فرض الحصار الاقتصادي أغلقت بموجبه منافذ التصدير، وأصبح النفط تحت قيود مجلس الأمن الدولي وشروطه، استمرت هذه العقوبات

[41] د.عصام الجلبي، الصناعة النفطية في العراق إلى أين، مصدر سابق.

لغاية القرار (1483) آيار 2003 الذي كان بموجبه رفع العقوبات الاقتصادية على العراق بعد احتلاله. تعرضت منشآت النفط في حرب الخليج الثانية في كانون الثاني 1991 لدمار شامل من الطائرات الأمريكية بلغ في بعض المنشآت حوالي 100 % فقد كان الهدف من وراء هذه الحرب تدمير الطاقات النفطية العراقية وجعلها تصاب بالشلل، لقد بلغت تكاليف الحرب الثانية منذ احتلال الكويت إلى نهاية الحرب 323 مليار دولار وقدرت الأضرار المادية بنحو ما بين (30– 50) مليار دولار[42]. كما استمرت الضربات الجوية حتى بعد نهاية الحرب على المواقع العراقية العسكرية والاقتصادية. والبنى التحتية ومنشآت العراق الاقتصادية والصناعية والثقافية والزراعية ومراكز خدمات الاتصالات والكهرباء والماء والمجاري. إن عمليات القصف التي نفذتها قوات التحالف في حرب الخليج عام 1991 أدت إلى تدمير الصناعة النفطية في البلاد لاسيما في الجنوب إذ دمرت مراكز التجميع، ومحطات الضغط، ونزع الغاز من حقل الرميلة، ومنشآت التخزين، ومحطة التصدير في ميناء البكر (العميق) مع تدمير خط الأنابيب الاستراتيجي، مما أدى إلى تدني طاقة الإنتاج فيها إلى 75000 برميل يومياً، إذ تركزت جهود العراق بعد حرب الخليج على استمرار الإنتاج بعد توقف تطوير حقول النفط. وقد عملت العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على العراق المزيد من الخراب في البنية التحتية للبلاد، إذ قيد تصدير النفط وأبقى صناعة النفط تعاني من الدمار، وذلك من خلال منع الاستثمار الأجنبي ومنع إعادة الأعمار، وفي الوقت نفسه أثر ذلك في موقع العراق في السوق العالمية.

إن توقف الاستثمار في الصناعة النفطية أدى إلى تقادم معداتها وعدم قدرتها على مواكبة عجلة التقدم التكنولوجي، إذ كان لدى العراق أكثر من 20 برجاً عام 1991 يعمل بكوادر وطنية، تراجع العدد إلى ثلاثة أبراج فقط، مما أثر في السلوك المكمني للحقول المنتجة، وكذلك انخفض عدد الفرق الزلزالية إلى فرقة واحدة في شهر بعد أن كان حوالي 72 فرقة في شهر.

[42] أكرم سليم، رؤية مستقبلية للاقتصاد العراقي وآفاق تطوره، مجلة دراسات عراقية، العددان (4– 5)، مركز العراق للإعلام والدراسات، دمشق، 1997، ص 208.

3- قرار النفط مقابل الغذاء

خلال هذه المرحلة لم يتمكن العراق من تصدير النفط، إلا بعد أن تبنى برنامج النفط مقابل الغذاء وهو برنامج الأمم المتحدة، الصادر بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (986) في 14 نيسان عام 1995 والمعروف ببرنامج (النفط مقابل الغذاء Oil for Food –Program) وهو برنامج يسمح للعراق بتصدير جزء محدد من نفطه إذ سمح بتصدّير ما قيمته ملياري دولار كل ستة أشهر قابلة للتجديد النفط الخام لشراء الضروريات الإنسانية فقط تحت إشراف الأمم المتحدة، التي كان لها بعض الجوانب الايجابية كرفع القيمة الغذائية للفرد العراقي من 1200 سعره (كيلو كالوري) عام 1996 إلى 2200 سعره (كيلو كالوري) عام 2002 للشخص الواحد في اليوم، وتحسين نسبي في الحالة الصحية وانخفاض معدلات سوء التغذية لدى الأطفال ما كانت عليه في العام 1996 وتأهيل بعض البنى التحتية، إذ كان تصدير الدفعة الأولى في 10 كانون الأول عام 1996 بموجب هذا البرنامج. ووصلت أولى الشحنات الغذائية في آذار 1997[43]. على أن يخصم من إجمالي التصدير العراقي 25 % من عائدات النفط تدفع إلى لجنة التعويضات في جنيف، يمول نحو 72 % من إيرادات النفط، البرنامج الإنساني في العراق (59 % لوسط البلاد وجنوبها و 13 % للمحافظات الشمالية الثلاث) و 2.2 % تذهب كمصاريف إدارية للأمم المتحدة على إدارة شؤون البرنامج و 0.8 % مصاريف للجنة التفتيش عن الأسلحة في العراق (سواءً سمح العراق لهم بالدخول أو لم يسمح)، باختصار لا يحق للعراق تحت هذا القرار أن يستخدم أكثر من 59 % من عائدات نفطه. ثم صدر القرار (1153) في 20 شباط 1998 برفع الحد الأعلى لقيمة الصادرات النفطية إلى 5.26 مليار دولار كل ستة أشهر، إلا أن حال المنشآت النفطية لم يكن يسمح بالتوسعة بالإنتاج مما أعقبة قرار (1175) في 19 حزيران 1998 الذي أجاز للعراق استيراد قطع غيار للصناعة النفطية بقيمة 300 مليون دولار كل ستة أشهر، بعد ذلك اصدر قرار (1284) في 17 كانون الأول 1999 الذي ازيل الحد الأعلى للصادرات النفطية العراقية، ورفع قيمة استيراد قطع غيار للصناعة

[43] سعد الله الفتحي، النفط مقابل الغذاء وإعقابه والبدائل، العراق والمنطقة بعد الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص.ص 178-180.

النفطية إلى قيمة 600 مليون دولار كل ستة أشهر، كانت لجنة التعويضات تشتري قطع غيار منشآت الصناعة النفطية ومعداتها، وتتولى حكومة العراق مسؤولية شراء الإمدادات، وتوزيعها في المحافظات الخمس عشرة، في الوسط والجنوب، وتتولى الأمم المتحدة تنفيذ البرنامج، في المحافظات الشمالية الثلاث: دهوك والسليمانية وأربيل، نيابة عن حكومة العراق[44].

لهذا لم يتمكن العراق من الحصول على أحدث تقنيات تكنولوجيا صناعة النفط مثل (الحفر الزلزالي الثلاثي الإبعاد أو ألاتجاهي أو العميق) وكذلك عدم حصوله على المعدات الاحتياطية اللازمة لصناعة النفط، وخلال هذه المدة استخدم العراق أساليب هندسية متخلفة كل ذلك من أجل رفع معدلات الإنتاج، مما انعكس سلباً على كفاءة القطاع النفطي. فمن أجل تعظيم إنتاجها من النفط (مثل الإغراق بالماء، حقن منتجات نفط مكررة إلى مكامن النفط الخام)، وقد قدر خبراء النفط التابعين للأمم المتحدة بأن مكامن النفط في الجنوب تعرضت إلى سوء في الإدارة بحيث أصبح مقدار ما يمكن استخلاصه لا يتعدى (15–25) % وهذه أرقام متدنية جداً مقارنة بالأرقام المعتادة في صناعة النفط وهي (35–60) %[45].

حاولت الحكومة جذب عدد من الشركات الأجنبية بالحصول على عقود مميزة لاستثمار النفط على أساس المشاركة بالإنتاج في أكبر حقول نفط وأكثرها أرباحا، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى المترددين كل من باريس وموسكو وبكين– كأعضاء دائمين في مجلس الأمن إلى تخفيف العقوبات مدعومة بعدد من الدول الأخرى. استطاعت الحكومة التفاوض مع الشركات النفطية بعد مؤتمر النفط الذي عقد في بغداد عام 1995 إلا أن أياً منها لم يجرؤ على تحدي العقوبات، وعندما عجزت الحكومة عن إقناع الشركات بالاستثمار في النفط لجأت إلى تغيير سياستها النفطية واستخدامها للتفاوض مع الشركات الأجنبية. بدأت الشركات تظهر توقها الشديد للحصول على النفط العراقي، وبذلك استطاعت الحكومة عام 1997 توقيع عقدين أحدهما مع شركة لوك ويل الروسية لتطوير حقل غرب

[44] المصدر نفسه، ص 185.

[45] أحمد جاسم جبار، مصدر سابق.

القرنة والآخر مع شركة الواحة الصينية لتطوير حقل الأحدب، وقد كان إلغاء عقد الشركة الروسية عام 2002؛ بسبب عدم المباشرة بأعمال التنفيذ، في حين لم يُلغ عقد الشركة الصينية على الرغم من عدم المباشرة بأعمال العقد. وفي عام 1999 جرى التحول إلى صيغة عقد الخدمة القصير الأجل وهو أقرب إلى عقد التصميم والتجهيز والإنشاء ولكن بشروط دفع مختلفة وبالنفط الخام من الحقل فكان التفاوض مع الشركات النفطية الأسيوية، ولاسيما الحكومية منها وقد جرى إبرام عقود وفق الصيغة الجديدة مع شركة بتروفيتنام الفيتنامية، فضلاً عن 3 عقود استكشافية مع الشركة الهندية وكذلك عقد تطوير حقل نور مع سوريا[46].

يلاحظ من خلال هذه المرحلة تعرض القطاع النفطي إلى تردي الأوضاع الإدارية والفنية بفعل سنوات الحرب والعقوبات الاقتصادية للبلد، أدى إلى تدهور هذا القطاع، مما جعله يتحمل تحديات جديدة هي حقول نفطية متدهورة موروثة عن الحكومة السابقة تحتاج إلى مليارات الدولارات لغرض تطويرها وزيادة كفاءة إنتاجها. وفي عام 1997 عندما بدأت العقوبات الدولية تفقد الدعم الدولي، قامت لوك اويل الروسية وتوتال الفرنسية والوطنية الصينية وشركات أخرى بعقد صفقات نفطية مع الحكومة العراقية. فحصلت لوك اويل على اتفاقية تنقيب واستخراج في حقل غرب القرنة، وتوتال في حقل مجنون، وأما شركة النفط الوطنية الصينية ففي الرميلة الشمالية قرب الحدود الكويتية[47].

ملامح السياسة النفطية في زمن العقوبات الدولية

أثناء الحصار الدولي الذي دام 13 عاماً كانت الصناعة النفطية تواجه مرحلة جديدة من المعاناة تمثلت بسلسلة من عمليات التدمير والقصف والحصار وشحة المواد المالية وصعوبة الحصول على المواد الاحتياطية وغيرها، فضلاً عن خسائره من العائدات النفطية خلال مرحلة الحصار وقد قدرت بـ 150 مليار دولار، لقد قدرت خسائر العراق بسبب

---

[46] عبد الإله الأمير، العقود البترولية الإنتاجية، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن ندوة مناقشة قانون النفط والغاز، العدد الرابع، بغداد، 2007، ص 40.

[47] Iraq in Perspective An Orientation Guide, Defense Language Institute Foreign Language Center Curriculum Development Division Instructional Design Department July 2005.

حرب الخليج الثانية بـ 320 مليار دولار وقد قدرها صندوق النقد العربي بـ 190 مليار دولار نتيجة لتدمير البنية التحتية من جسور ومبان ومنشآت صناعية ومحطات الكهرباء والمياه والحقول النفطية وموانئ التصدير، فضلاً عن جرى تجميد أموال العراق المقدرة بـ 13 مليار دولار الموجودة في الجهاز المصرفي الدولي منها 3 مليارات في الولايات المتحدة، يضاف إلى هذه الخسائر مبالغ التعويضات من العديد من الدول وفي مقدمتها مصر وتركيا وإيران والأردن وسوريا، ما بعد الاحتلال، اما خسائر العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003 فإنها كانت كبيرة قدرت بـ 450 مليار دولار نتيجة لتدمير البنى التحتية بمرافقها كافة، فضلاً عن إسقاط آلاف الأطنان من المتفجرات والكيمياويات وما لحق بالبيئة والإنسان من مضار كبيرة[48]. وقد تركت هذه السلسلة من الحروب آثارها الواضحة في الصناعة النفطية العراقية ولاسيما في جانبها التصديري نتيجة لعمليات غلق المنافذ التصديرية التي رافقت هذه الحروب، فضلاً عن انخفاض مستوى الإنتاج مما أدى إلى انخفاض العوائد النفطية العراقية في ظل انخفاض أسعار النفط الخام واستمرار انحدارها خلال المدة (1998–2002). وعلى الرغم من هذه الإحداث فإن القطاع النفطي العراقي تحمل أعباءً كبيرة بالنظر لنسبة مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي التي سيشار إليها لاحقا.

وبعد رفع السقف عن حجم الإنتاج ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء عام 2000 اعتمد النظام سياسة تعظيم الإنتاج من أجل تعظيم الموارد المالية، ومن ثم الاستمرار على عمليات الحقن وإلحاق الضرر بالحقول، وعلى الرغم مما تقدم فقد بلغت الطاقة الإنتاجية للنفط الخام بحدود 3 مليون برميل في اليوم وبلغ الإنتاج الفعلي قبل حرب عام 2003 أكثر من 2.8 مليون برميل والتصدير الفعلي بنحو 2.5 مليون برميل (علماً إن المعدلات السنوية كانت أقل من ذلك لتذبذب التصدير لاعتبارات مختلفة[49].

كانت محصلة الحروب والعقوبات الاقتصادية انهيار الاقتصاد العراقي، وخسر جزءاً كبيراً من عائداته المالية، ويرى الاختصاصيون أن الحرب مع إيران وعقوبات الأمم المتحدة

[48] أحمد عزيز، استنزاف ونهب ثروات العراق النفطية، مصدر سابق.

[49] د.عصام الجلبي، الصناعة النفطية في العراق إلى أين، مصدر سابق.

حرمت العراق من تصدير ما يقدر بنحو 18 بليون برميل. وتعتمد قيمة العائدات المفقودة بطبيعة الحال على السعر الذي كانت ستباع به هذه الصادرات، لكن إذا أخذنا في الحسبان المعدل الشهري لسعر النفط بين عامي 1980 و 2002، فإن خسائر العراق تصل إلى نحو 400 بليون دولار من العائدات المحتملة[50].

تاسعاً: النفط العراقي بعد تغير النظام السياسي عام 2003

قامت الولايات المتحدة الأميركية باحتلال العراق عام 2003 وسميت بحرب الخليج الثالثة، وتمكنت من إسقاط نظام صدام حسين في 9 أبريل 2003 بعد ثلاثة أسابيع من بداية الحملة، وفي هذه الحرب، تعرضت منشآت النفط الاستخراجية لعمليات منظمة من أعمال النهب والسلب والحرق، سببت أضراراً كبيرة، في العديد من منشآت النفط وخطوط الأنابيب[51].

قبل احتلال العراق في عام 2003 كلفت الإدارة الأمريكية وزارة خارجيتها بوضع برنامج أسمته مشروع مستقبل العراق (Future of Iraq Project) وهي مجموعة الآليات والسياسات التي اعتمدتها الولايات المتحدة قبل الغزو ليكون تنفيذها لاحقاً بعد الاحتلال. وشكلت لجنة من مجموعة شخصيات عراقية في الخارج، وعدد من الخبراء الدوليين في وزارة الخارجية لهذا المشروع، واهم بنود هذا البرنامج هو مشروع (النفط والطاقة) فقد اجتمع الفريق أربع مرات خلال المدة من كانون الأول 2002 حتى نيسان 2003 ولقد أوصى بضرورة جذب شركات النفط الدولية بأسرع ما يمكن بعد الحرب وتشكيل بيئة تجارية مؤاتية لجذب الاستثمار إلى قطاع النفط والغاز وأوصى الفريق باتفاقيات تقاسم الإنتاج كأنموذج مفضل لجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك على الرغم من امتلاك احتياطيات كبيرة إلا أنه الشركات الأجنبية تريد توفير ضمان للعمل في العراق يحميها من التأميم والمصادرة وتغير القوانين[52]، وبعد الاحتلال في نيسانِ 2003 يمكن إن نوضح أثر المرحلة السياسية في السياسة النفطية العراقية من خلال المراحل الآتية:

---

[50] د. فلاح خلف الربيعي، مصدر سابق.

[51] د.عصام الجلبي، صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، مصدر سابق، ص 34.

[52] Greg Muttitt, Grade Designs; The Rip-off of Iraqs oil Wealth, 2005. WWW,globalpolicy.org/security/oil/2005/ Gradedesigns.htm

1- سلطة قوات التحالف المؤقتة ومجلس الحكم

بعد الاحتلال تولت سلطة الائتلاف المؤقتة إدارة البلاد، فقد أسندت إدارة الولايات المتّحدةَ المهمة إلى الفريق جاي كارنر (Garner) أولياً لتَوجيه إعادةِ البناء مَع موظّفين حكوميينِ أمريكيينِ لإدارة وزاراتِ العراق؛ فوضعت برنامج لإعادةِ البناء والمساعدةِ الإنسانيةِ، بعدها قام الرّئيس الأمريكي السابق جورج بوش، باستبدال جنرال كارنر بالحاكم المدني الأميركي بول بريمر (Bremer). وقد كان تكليف شخصيات نفطية عديدة من الشركات النفط الدولية لوضع خطة لإعادة هيكلة وزارة النفط وتحسين كفاءتها وفعاليتها ووضع خيارات لزيادة الطاقة الإنتاجية، وقد جرى تعين إبراهيم بحر العلوم وزيراً للنفط، وكان عضوا في الفريق العامل لوزارة الخارجية الأمريكية للنفط[53].

لقد عملت الإدارة الأمريكية على رفع العقوبات الاقتصادية السابقة عن طريق تبني مجلس الأمن في ٢٢ أيار ٢٠٠٣ قرار (١٤٨٣) الذي كان بموجبه إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء والسماح لسلطات الاحتلال ببيع النفط وإيداع العائدات في حساب تديره السلطة نفسها، وفي 28 آيار 2003 صدور قرار يحمل الرقم (3303) بوضع اليد على الأموال العراقية المودعة في البنوك الأجنبية ووضعها في صندوق تنمية العراق (DFI) لغرض إيداع عائدات مبيعات النفط الخام العراقي ومشتقاته النفطية والغاز الطبيعي، فضلاً عن الأموال الفائضة من برنامج النفط مقابل الغذاء وكذلك الأموال والأصول المالية الأخرى كلها التي تمتلكها الحكومة العراقية السابقة ما لم تخضع لحكم قضائي أو أمور إدارية تحكيمية، وعدم التصرف فيها من دون أذن مسبق من الولايات المتحدة وقد قدرت بـ 13 مليار دولار[54].

وبعد الاحتلال مباشرة استعانت سلطة بريمر بسلاح الهندسة في الجيش الأمريكي وخبراء شركة كيلوج وبراون وروت (KBR) وهي شركة فرعية مملوكة لشركة هاليبرتون (Halliburton) لإعادة تشغيل المنشآت النفطية العراقية بغية الإسراع بتصدير النفط العراقي والاستفادة من عائداته إلا أنه لم يكن هناك رقيب على العدادات التي تحسب

53 Ibid

54 Watch, Development Fund for Iraq, a project of the center for media & democracy , May 2004,p 11.

الكميات المصدرة. فقامت بوضع خطة تستهدف العودة بالإنتاج إلى مستويات ما قبل الحرب في إطار خطة كانت ستنفذ على ثلاث مراحل بكلفة إجمالية قدرت 1.1 مليار دولار، فقد قدرت المرحلة الأولى وصول الإنتاج إلى 1.5 مليون برميل في اليوم في نهاية ايلول عام 2003، أما المرحلة الثانية فقد قدرت وصول الإنتاج إلى 2 مليون برميل في اليوم عند نهاية عام 2003، وقد تحقق ما كان مستهدفاً في المرحلتين السابقتين، أما المرحلة الثالثة فقد كانت تستهدف وصول الإنتاج إلى 2.8 مليون برميل في اليوم في نهاية الربع الأول من عام 2004 لكن لم يتحقق شيء من هذه الخطة؛ وذلك لأنه كان هدف إدارة سلطة الاحتلال بعد نهاية الحملة العسكرية في الربيع 2003 مباشرة إنتاج كل ما باستطاعتهم، بينما البنية التحتية غير قادرة على ذلك، بسبب قلة الصيانة أيام الحصار. والوضع المتدهور للمنشآت النفطية، فضلاً عن ذلك حرب العصابات التي بدأت بتعقيد عمليات الصيانة وإصلاح هذه البنية. ضمن هذا السياق، استعان بشركات متوسطة الحجم وغير متطورة مثل (Pentagone ،Halliburton)، التي اعتبرت عملها في العراق فرصة كبيرة، وكان هدفها فقط المحافظة على الحد الأدنى وتقديم الدعم اللوجستي لجهاز الإنتاج النفطي العراقي. لم تحقق الأهداف التي وضعت في تلك المدة بشكل كامل للوصول إلى مستوى إنتاج وصادرات مطلوبة، اذ لم يتجاوز إنتاج النفط 1.7 مليون برميل يومياً حتى بداية عام 2006. نتيجة لتقادم البنية التحتية للمنشآت النفطية العراقية التي تعود معظمها إلى عقد الستينيات والسبعينيات، وضعف الاستثمار في القطاع النفطي، وعمليات تهريب النفط وتخريب المنشآت النفطية.

وبدأت الجهات الرسمية الأمريكية بعد الاحتلال تطرح تقديرات مبالغ بها وبخاصة فيما يتعلق بإعادة أعمار القطاع النفطي فقد تجاوزت تلك التقديرات 200 بليون دولار، بغية إظهار عجز العراق توفير تكلفة إعادة أعمار قطاعه النفطي واقتصاده الوطني، وكمبرر ضمن مبررات مزعومة عديدة انطلقت أساسا من مصادر الاحتلال لتبرير خصخصة القطاع العام العراقي بعامة، والقطاع النفطي، بخاصة لصالح الشركات الأجنبية، تتقدمها الاحتكارات الأمريكية.

لم تنجح الحكومات الانتقالية التي تشكلت بعد سقوط النظام، في معالجة مشكلة إنتاج النفط على الرغم من المبالغ المالية الضخمة التي صرفت لهذا الغرض. وقد دفعت مبالغ كبيرة إلى الشركة الأميركية (كي بي آر)، التابعة لشركة هاليبورتن، لاستعادة الطاقة الإنتاجية التي كانت متوفرة قبل الحرب، أي 2.8 مليون برميل في اليوم، لكن النتائج المحققة كانت طفيفة بسبب الفساد والإدارة السيئة، ناهيك عن الأعمال المدمرة للمتمردين.

2- الحكومة العراقية المؤقتة (حزيران 2004 – آيار 2005)

وهي ثالث سلطة حكمت العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، تشكلت في 28 حزيران 2004 فقد حلت محل مجلس الحكم وسلطة التحالف، وقامت بإدارة العراق بإشراف من الولايات المتحدة إلى أن انتهت مدة حكمها بإعلان الحكومة العراقية الانتقالية في 3 آيار 2005، تألفت الحكومة المؤقتة من رئيس الجمهورية غازي عجيل الياور ونائبيه إبراهيم الجعفري، ورئيس الوزراء أياد علاوي ونائبه برهم صالح، إلى جانب 32 وزيراً.

ولقد سلم وزارة النفط إلى ثامر الغضبان، وبعد ثلاث أشهر من تسلم السلطة اصدر علاوي مجموعة من التوجيهات لوضع سياسة كاملة لتطوير القطاع النفطي، أهم مبادئها تشير إلى إن حقول العراق المنتجة حالياً يجب أن تطور بشركة النفط العراقية الوطنية، إما الحقول الأخرى فتطور بالشركات الدولية من خلال الية تعاقد لاتفاقيات تقاسم الإنتاج، إلا أنه لم تتحقق أي من هذه التوجيهات بعد تغير حكومة أياد علاوي، ومن أهم الإجراءات التي شهدتها الحكومة العراقية المؤقتة من منتصف عام 2004 لغاية عام 2005 تمثلت في كتاب وجهه أياد علاوي إلى وزير النفط مع جملة من مقترحات لإعادة تنظيم القطاع أعدتها الوزارة إلا أنها جميعاً لم تشهد النور على الرغم من انها كانت بعيدة عن الطموح والواقع ومن تلك المقترحات هي[55]:

- إعادة تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية على ان تكتفي بإدارة حقول النفط قيد الإنتاج وتشغيلها، أي تبقى ضمن حدود إنتاج 3.5 مليون برميل يومياً.
- التعاقد مع شركات النفط العالمية (مع إعطاء الأفضلية للشركات لأميركية والبريطانية) لتطوير بقية حقول النفط لزيادة الإنتاج.

[55] د.عصام الجلبي، الصناعة النفطية في العراق إلى أين، مصدر سابق.

- إعداد مسودات قوانين لإعادة تأسيس شركة النفط الوطنية وإعادة هيكلة وزارة النفط ومؤسسات التصفية والتوزيع وتنظيمها، إلا أنه لم يحدث تشريع أو تبنى أي منها.

وقد زادت عمليات التهريب ولاسيما للمشتقات النفطية في تلك المدة بشكل كبير، فقد بلغ تهريب المشتقات النفطية ذروته في عام 2004، إذ كان عدد السيارات الحوضية التي تهرب البنزين والكاز يتراوح بين (200–300) سيارة باليوم الواحد بحسب إحصائيات وزارة النفط الرسمية مما دفع الحكومة العراقية إلى زيادة أسعار المحروقات النفطية إلى أربعة أضعاف السعر القديم وهذا الإجراء أدى إلى تقليل التهريب فقد أصبح التهريب من العراق غير مجدٍ اقتصادياً.

3- الحكومة العراقية الانتقالية (أيار 2005– آيار 2006):

في مطلع عام 2005 انتخبت الجمعية الوطنية العراقية التي أدت إلى تشكيل حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري ومن رئيس الجمهورية جلال طالباني، إلى جانب 32 وزيراً، ولقد أعيد تعيين إبراهيم بحر العلوم لمنصب وزير النفط، وفي حزيران 2005 أعلنت المصادر الحكومية بأن قانون النفط قد تمت صياغته وهو جاهز لتشريعه، وفي تشرين الأول 2005 كانت الموافقة على الدستور الجديد وفي جانب السياسة النفطية فقد جعلت الباب مفتوحاً لبعض التفسيرات، إذ تشير إلى إن الحكومة الاتحادية (المركزية) وحكومة الأقاليم والمحافظات المنتجة يضعان معاً السياسات اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز[56]. وكان الهدف من تشكيل هذه الحكومة هو انتقال العراق تدريجياً إلى امتلاك حكومة وبرلمان دائمين، ومهمتها الرئيسة كانت التحضير لإجراء انتخابات عامة في العراق لانتخاب الحكومة والبرلمان.

ومن المقترحات التي وضعت لتنشيط القطاع النفطي العراقي هو مقترح الحكومة العراقية بخصخصة صناعة النفط العراقية، وفتح العراق أمام شركات النفط والطاقة الأجنبية، وتقديم المساعدة الفنية المباشرة لكتابة قانون نفطي وطني جديد للعراق[57]، فضلاً عن بعض المشاريع التي لم تسهم في تنشيط القطاع النفطي مثل توقيع مذكرة تفاهم لتطوير

[56] Greg Muttitt, Grade Designs, Op.cit

[57] نقولا ناصر، الاحتكارات النفطية تخلف المارينز في حكم العراق.
iraq4allnews.dk/showimg.php?fg=10102011031302.jpg

مشروع غاز ميسان في الجنوب مع شركة (جولف ستاندرد البترولية)، وتوقيع مذكرة مع (شركة شل) للاستكشاف لتقديم الدعم الفني لدراسة حقل كركوك الشمالي.

ولقد وصل الفساد في الملف النفطي إلى ذروته فقد ازدادت عمليات التهريب وسيطرة الأحزاب والميليشيات على هذا القطاع، فقد ازداد استيراد المشتقات النفطية من الدول المجاورة وبأسعار خيالية ليعاد تهريب جزء كبير منها على أيدي السماسرة ففي هذه العملية يكو جني أرباح هائلة، إذ يكون جلب مشتقات نفطية بنوعيات أردأ من المتفق عليها والجزء الثاني من الارباح يتمثل بسرقة أكثر من ربع هذه الكميات المستوردة وإعادة تهريبها إلى دول الجوار عن طريق المنافذ الحدودية.

4- الحكومة العراقية الدائمة (آيار 2006- 2010)

باشرت الحكومة الدائمة عملها في آيار 2006، وتألفت من رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي، أهم ما نفذته حكومة المالكي هي الخطة الأمنية المعروفة بفرض القانون بالتنسيق مع القوات الأميركية. وشهدت المدة من حزيران 2005 لغاية آب 2007 بداية عمل فريق متخصص لإعادة مسودة قانون النفط والغاز ثم التفاوض مع إقليم كردستان والتوصل إلى اتفاق في شباط 2007 ولكن سرعان ما دب الخلاف الحاد في نيسان 2007 بإعلان الإقليم رفضه للملاحق الأربعة المرفقة مع القانون وحتى قبل إن تظهر للسطح مسودات بقية القوانين (توزيع الإيرادات، وإعادة هيكلية وزارة النفط، وإعادة تأسيس الشركة، ونماذج العقود مع الشركات الأجنبية) وتعمق الخلاف بقيام الإقليم بإصدار قانون خاص للنفط للإقليم مستند إلى تفسير مواد الدستور ذات العلاقة وتجاوز لصلاحيات الحكومة المركزية ووزارة النفط بما في ذلك احتكار عمل سلطة الإقليم في مناطق أطلقت عليها تسمية المناطق المتنازع عليها ومنع الوزارة المركزية من العمل فيها إلا بموافقة الإقليم، وذهب ضحية لذلك مشروع تطوير حقل خرمالة الذي أكملت الوزارة الجزء الأكبر منه بانتظار مرحلة التشييد وحرم العراق من إنتاج 100 ألف برميل باليوم، ثم حقل خورمور الغازي الذي تعاقدت الوزارة على تطويره ولكن سرعان ما تجاوزته سلطة الإقليم وعهد به لشركة أخرى من أجل توفير الغاز لمحطات كهرباء في الإقليم، وكلا المشروعين كان

بالإمكان المضي بتطويرهما والإفادة منهما لو كانت هناك رغبة حقيقية في التعاون بين الطرفين.

ومنذ عام 2007 بدأ العمل بالخطوات الأولى لجولات التراخيص بدعوة عدد من شركات نفط عالمية (مثل اكسون موبلا، وشفرون، وتوتال، وشل، و بي بي) لتقديم عروض خدمات الإسناد الفنية طويلة الأجل لزيادة إنتاج في الحقول الرئيسة (الرميلة، والزبير، وغرب القرنة، وكركوك، وباي حسن). وفي آب من عام 2008 أعادت الحكومة العراقية تفعيل عقد مشترك كانت الحكومة السابقة قد أبرمته عام 1997 مع شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) بقيمة 3 مليار دولار لتطوير حقل الأحدب النفطي في محافظة واسط لكنها تحولت إلى اتفاقية خدمات تقنية تحصل من خلالها الشركة الصينية على أرباح محدودة بينما تذهب معظم أرباحها للحكومة العراقية، أساساً كانت الاتفاقية تقضي بمشاركة الشركة بالحقل وأن تحصل على أرباح أكثر وتطالب باحتياطي الحقل. كما وقعت وزارة النفط العراقية اتفاقية مع شركة (داتش رويال شل)، تقتضي بإقامة مشروع مشترك لجمع الغاز المصاحب من حقول نفط الجنوب ومعالجته وتسويقه. تبعت ذلك في عام 2009 جولتان قادت إلى إحدى عشرة صفقة مع 18 شركة مختلفة. كانت الأموال والخبرة الأجنبية مطلوبتين لزيادة الطاقة والإنتاج النفطي، وقد فعلت وزارة النفط ما بوسعها من أجل ذلك فقد ارتفع المنتج بحلول 2008. كان العراق بحاجة إلى إصلاح بنيته التحتية والاستثمار في أنابيب وموانئ جديدة وحفر آبار جديدة وأن يتعلم تقنيات جديدة تكلف مليارات الدولارات كل عام من أجل النمو في المستقبل، ولم يكن ذلك ممكنا إلا بجلب المساعدة والخبرة الأجنبية.

أما كردستان العراق فقد تبعت مسلكا مستقلا في موارد الطاقة الخاصة بها، فقبل شهرين من سقوط النظام وقعت حكومة إقليم كردستان أول صفقة نفطية أجنبية لها مع شركة النفط التركية، ثم واصلت توقيع ما مجموعه 37 عقداً مع 27 شركة، فاعتبر وزير النفط السابق الشهرستاني كل هذه الصفقات غير قانونية. كما أنه وضع كل الشركات التي تعمل في كردستان في القائمة السوداء لمنعها من العمل في بقية أنحاء العراق. نتيجة لذلك، تقرر أن يكون إنتاج الحقلين العاملين في كردستان (طقطق في أربيل، وتاوكي في دهوك) للإنتاج المحلي داخل كردستان.

وقبل أن تصدر الحكومة المركزية قانون النفط والغاز وقعت حكومة كردستان في نيسان 2004 عقد استكشاف وتطوير مع شركة (DNO) النرويجية وكان رد وزارة النفط العراقية تحذير الشركات الأجنبية التي وقعت مع حكومة الإقليم وبأنها ستكون مستثناة من أي عقود على المستوى الوطني، إلا أن حكومة كردستان استمرت على توقيع العقود مع الشركات الأجنبية. في عام 2009 كان السماح للأكراد بتصدير نفطهم لمدة أربعة أشهر، إلا أن ذلك توقف بسبب الخلاف حول من الذي يدفع للشركات التي تقوم بتشغيل الحقول؟ وفي شباط 2009 بدأت حكومة الإقليم باستئناف التصدير مرة أخرى، لكن بقيت هناك نزاعات حول تعويض الشركات، فتوقف الكرد مرة أخرى عن التصدير. وخلال الأعوام السبعة التي تلت انتهاء حكم النظام السابق وبدء الحكومة العراقية الجديدة لم يسجل أي تقدم ملموس للصناعة الوطنية في مجال إنتاج النفط والغاز بسبب عدم الوصول لاتفاق بخصوص تطوير الحقول النفطية الموجودة أو الاستمرار باكتشاف حقول جديدة بسبب الوضع الأمني الركيك وتخوف الشركات العالمية من دخول العراق[58]. ويمكن تلخيص ما وصلت إليه الأمور للمدة (2003-2010) بما يلي[59]:-

أ- استمرار تدني طاقات التكرير للمصافي العراقية فقبل الحرب كان للعراق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية، واستنزاف موارد العراق في استيراد البنزين وزيت الغاز، فوفقاً لتقارير وزارة النفط، فأن استيراد المنتجات النفطية يكلف العراق حوالي 22 مليون دولار شهرياً، أو 2.4 مليار دولار سنوياً، وهو ما يعادل حوالي 10 % من دخل النفط السنوي، وواصل استيراده من المشتقات النفطية بكلفة حوالي 3 مليارات دولار سنوياً عام (2003-2006) وهذه الأموال تكفي لإنشاء مصفى كبير في كل سنة يضاهي مصفى الدورة.

ب- استمرار تدني طاقات الإنتاج من الحقول المنتجة في غياب الإدارة والمعالجة الصحيحة للمشكلات المكمنية، وفي عام 2005 أصبح العراق يصدر حوالي 1.4 مليون برميل يومياً من النفط بالمقارنة مع حوالي 2.5 مليون برميل يومياً قبل حرب عام 2003.

[58] علاء محمد الأسدي، عين على تاريخ النفط في العراق، مصدر سابق.

[59] د. فلاح خلف الربيعي، مصدر سابق.

ج- هدر كميات كبيرة من الغاز المصاحب بسبب تخريب شبكات الغاز والحاجة لإصلاحها وتطويرها.

إن إيرادات العراق من مبيعات النفط خلال سنوات الاحتلال الثمانية تفوق إيراداته خلال ثمانين عاماً، هذه الحقيقة موثقة بالأرقام والإحصائيات الرسمية. فقد أعلن وزير النفط عبد الكريم لعيبي في مؤتمر صحفي في 20 من آذار عام 2011 أنّ الإيرادات النفطية المتحققة منذ بدء الاحتلال في نيسان 2003 ولغاية آذار 2011 بلغت 289 مليار دولار، نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط إلى ما يزيد عن 100 دولار للبرميل، علما بأن الأرصدة النفطية المجمدة من عهد النظام السابق لم تحتسب ضمن هذا المجموع. وبالعودة إلى الإحصائيات الرسمية لمنظمة أوبك أن إجمالي الإيرادات النفطية منذ سنة 1970 ولغاية سنة الاحتلال بلغت 262 مليار دولار، وبتخمين تقريبي أجراه متخصصون لإيرادات السنوات الواقعة بين 1938 وهي سنة اكتشاف النفط بكميات تجارية حين كان البريطانيون يدفعون للعراق بضعة شلنات أجزاء من الجنيه الاسترليني لقاء برميل النفط الخام، وحتى بداية السبعينيات، وبإضافة المبلغ المخمَّن إلى المجموع السابق نجد أنّ مجموع الإيرادات منذ سنة 1938 وحتى سنة 2003 هو 270 مليار دولار أي أقل من إجمالي إيرادات سنوات الاحتلال الثمانية بتسعة عشر مليار دولار[60].

السياسة النفطية في العراق حاليا تتجه إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة التي تدخلها الشركات الاستثمارية، لزيادة الإنتاج وتوفير العائدات المالية اللازمة لتمويل عمليات الأعمار في الوقت القريب، والاستفادة من عامل الزمن وأسعار النفط الحالية التي لن تدوم إلى الأبد.

[60] إيرادات العراق النفطية خلال ثمان سنوات تفوق إيراداته خلال ثمانين عاما قبل الاحتلال.
http://www.kerkuk.net/ar/?p=4754

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- ارتبطت بداية الاستثمار النفطي في العراق بحالة الحروب العالمية وبروز الرأسمالية، فقد كان العراق كباقي الدول النفطية محط صراع الدول الرأسمالية وشركاتها النفطية.

2- شهد الاستثمار النفطي في العراق عدد مراحل كانت بدايتها مع بداية القرن العشرين في عهد السيطرة العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى وجدت الشركات البريطانية والأميركية والفرنسية، إلا أن وجود هذه الشركات اختفى بعد عملية التأميم التي حصلت في سبعينيات القرن الماضي وحصلت حالة من عقود الخدمة بالاستعانة بشركات روسية وبرازيلية وهندية كمقاولين، واستمر الحال على اعتماد الاستثمار الوطني، إلا أن الحروب والعقوبات الاقتصادية أدت إلى تدمير الصناعة النفطية العراقية مما اضطر للعودة إلى الشركات الأجنبية مرة أخرى بصيغ جولات التراخيص.

3- يكمن جوهر الصراع على النفط العراقي في ضخامة احتياطياته البالغة 143 مليار برميل، ورخص الاستثمار إذ لا تتعدى تكلفة البرميل عشرة دولارات، رافق هذه المميزات حالة غير طبيعية مر بها العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي من حروب وعقوبات ثم احتلال اضعف الدولة العراقية بشكل كبير لاسيما قطاعها النفطي.

4- إن واقع القطاع النفطي لم يتغير كثيراً بعد رفع العقوبات الاقتصادية وتغير النظام السياسي في العراق، فقد وضعت العديد من الخطط الاستثمارية بصيغ طويلة الأجل تصل إلى 20 سنة وامتلاك نسبة من نفط العراق، فضلاً عن الخلافات بين حكومة كردستان والحكومة المركزية حول الاستثمار النفطي.

ثانياً: التوصيات

1- على العراق انتهاج سياسة نفطية متوازنة في الاستعانة بالخبرات الأجنبية، بحيث تطلب الشركات الأجنبية في المسائل التي لا تستطيع الشركات الوطنية تطبيقها.

2- يدخل ضمن تحقيق سياسة نفطية سليمة في الأجل الطويل ضرورة تصحيح التركيبة الداخلية لمكونات الدخل القومي وبناء اقتصاد متوازن يبتعد بالتدريج عن الاعتماد على المورد النفطي ويتجه نحو تنويع قاعدة الإنتاج المادي والخدمي للاقتصاد العراقي. وذلك لتخفيف الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي، والعمل على تطوير القطاعات الأخرى الساندة للقطاع

النفطي، ليتمكن من التكيف حتى في حال انخفاض أسعار النفط دون 25 دولار للبرميل، ولتمويل مشاريع البنية الأساسية العامة، والخدمات الاجتماعية الأساسية، والمرافق العامة ومن المثير للجدل إن العراق أصبح ملتزماً بمستويات عالية جداً من استهلاك السلع والخدمات، وحتى لا يستنفد العراق احتياطياته النفطية من دون استبداله بأصول منتجة أخرى.

3- إتباع سياسة نفطية تعتمد على إستراتيجية واضحة تستلزم أولا وقبل كل شيء الاعتماد على التقنيات الفنية الحديثة التي تساعد في زيادة الإنتاج المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والكادر المتخصص للنهوض بالواقع الإنتاجي للنفط وفق متطلبات جديدة تتماشى وأولويات السوق.

4- ينبغي للحكومة أن تكون لها إستراتيجية راسخة للتعاون مع الدول العربية عامة والخليجية خاصة تهدف إلى خلق منطقة تعاون إقليمي متكافئ يحقق التنمية المستدامة للعراق. وتعظيم طبيعة التدفقات السلعية مع العالم الخارجي وربط العلاقة بين قطاع استخراج النفط وتصنيعه وتصديره والقطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى.

5- تطوير الصناعات الساندة للقطاع النفطي ولاسيما صناعة التكرير من خلال تحديث المصافي القائمة وإنشاء مصافي جديدة ذات مواصفات عالمية، لتلبية الطلب المحلي على المشتقات النفطية و تحسين نوعية هذه المشتقات، وتطوير صناعة التكرير لتصدير المنتجات النفطية بدلاً من تصدير النفط الخام عن طريق تحديث المصافي بحيث تصبح ملائمة للعصر، مع ضرورة العمل على تطوير الصناعة البتروكيمياوية، كذلك تطوير صناعة الغاز الطبيعي لأنه من الصناعات الساندة للقطاع النفطي وتطويره بما يوازي تطوير القطاع النفطي.

6- وضع خطة طويلة الأجل لتطوير القطاع النفطي تأخذ على عائقها حل المشكلات التي تعترض القطاع النفطي وواقع الصناعة النفطية وحاجات الاقتصاد العراقي، كما يجب على الحكومة ان لا تفرط في تخليها عن قطاعها النفطي وان تبقى ملكية النفط وإدارته تحت سيطرة الحكومة المركزية، مع إمكانية إشراك الاستثمار الأجنبي لتوفير رؤوس الأموال والخبرة الفنية على ان لا يتملك اي جزء في القطاع النفطي العراقي.

قائمة المصادر

- **الكتب**

1- أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، دار عكاظ للطباعة النشر، جدة، 1979.

2- حسن لطيف، النفط والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي، مركز العراق للدراسات، (دون مكان نشر)، 2007.

3- حكمت سامي سليمان، نفط العراق: دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1979.

4- سعد الله الفتحي، النفط مقابل الغذاء وإعقابه والبدائل، العراق والمنطقة بعد الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004.

5- صبري عبد الرزاق، واقع الصناعات النفطية في الوطن العربي، وزارة النفط، بغداد، 1980.

6- عبد الوهاب حميد رشيد، التحولات الديمقراطي في العراق، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

7- عصام الجلبي، صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 32.

8- ناجي مزهر عبد الرحمن، هادي عبد الازيرج، الصناعة النفطية في العراق، الطبعة الأولى، بغداد، 2009.

- **الدوريات والدراسات**

9- أكرم سليم، رؤية مستقبلية للاقتصاد العراقي وآفاق تطوره، مجلة دراسات عراقية، العددان (4– 5)، مركز العراق للإعلام والدراسات، دمشق، 1997.

10- تركي الحمش، تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية 1–2، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (140)، منظمة الاوابك، الكويت، 2012.

11- سعد محمد حسن، الاحتكارات النفطية في العراق قراءة في التاريخ والإستراتيجية، الحوار المتمدن، العدد (2094)، 2007/11/9.

12- هيأة التحرير، الاستثمار المباشر بداية تحرير الثروة النفطية، النفط والتنمية، العدد (7)، بغداد ، 1976.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114721

13- هيأة التحرير، تأميم جميع حصص الشركات الأجنبية، صفحة من الماضي (1976)، إخبار النفط والصناعة، العدد (454)، 2008.

- **المؤتمرات والندوات**

14- عبد الإله الأمير، العقود البترولية الإنتاجية، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن ندوة مناقشة قانون النفط والغاز، العدد الرابع، بغداد، 2007.

15- عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية (مستقبل العراق)، بيروت، 2005.

16- عصام الجلبي، قراءة في: صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، ندوة "مستقبل العراق" (25–28) تموز 2005، بيروت، 2005.

- **المواقع الالكترونية**

17- أحمد جاسم جبار، النفط في العراق. تاريخه ومكانته ودوره في التنمية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية.

www.alhadhariya.net/dataarch/dr-islami

18- أحمد عزيز، استنزاف ونهب ثروات العراق النفطية.

http://www.basaernews.com/news.php?id=2713

19- إيرادات العراق النفطية خلال ثمان سنوات تفوق إيراداته خلال ثمانين عاما قبل الاحتلال. http://www.kerkuk.net/ar/?p=4754

20- جواد هاشم، عندما تكون وزيراً مع البكر وصدام.

www.nakhelnews.com/.../news/img/sadam545454.jpg

21- علاء محمد الأسدي، عين على تاريخ النفط في العراق.

arhttp://www.efcodb.com/

22- علي قاسم مهدي، النفط العراقي وصراع القوى الاستعمارية– القسم الأول.

//ahewar.org//debat/

23- فلاح خلف الربيعي، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم والأفاق المستقبلية، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات. www.siironline.org

24- نقولا ناصر، الاحتكارات النفطية تخلف المارينز في حكم العراق.

iraq4allnews.dk/showimg.php?fg=10102011031302.jpg

25- http://www.Wikipedia.org/wiki/iraq-petroleum-company. en

26- John M. Blair ,Oil Companies Hold Down Production in Iraq ,globalpolicy.org/world

- **المصادر الأجنبية**

1- Greg Muttitt, Grade Designs; The Rip-off of Iraq s oil Wealth, 2005.WWW,globalpolicy.org/security/oil/2005/Gradedesigns.htm

2- Iraq in Perspective An Orientation Guide, Defense Language Institute Foreign Language Center Curriculum Development Division Instructional Design Department July 2005

3- Watch, Development Fund for Iraq, a project of the center for media& democracy , May 2004.

Features of the oil policy in Iraq

Assist. Prof. Dr. Yahya Humood Hassan Albu-Ali
Faculty of Administration & Economics / University of Basra

Abstract:

The significance of this study comes from the importance of procedures, means and oil laws that control the oil sector in Iraq, and essentially effect on the oil sector expansion as a main factor for developing the economy. The problem of this study stated that the weakness or failure of the oil policy in Iraq will inversely reflected on the financial capacity due to the major role of the oil revenues in Iraq. Accordingly, the paper will explore the reality of oil policy and its former relationship in order to specify the nature of its future relationship.

This study aims to identify the relationship between Iraq and foreign oil companies in terms of different investment formulas. And the level of the loss of Iraqi oil industry which caused by unnatural circumstances. Also, this study tries to answer whether the former relationship between Iraq and foreign companies has an impact on the oil and economic situation in Iraq?

Furthermore, the assumption of this study argues that " the oil sector in Iraq is not normally developed, where it heavily influenced by wars, sanctions and the weakness of administration. However, the research layout is designed to be addressed the following aspects: The Iraqi oil in the Ottoman rule era, the time of colonialism after world war I. And then the time of monarchy 1921-1958. As well as, features of the oil policy after 1963, the Iraqi oil at the time of nationalization, and at seventeenths and the increase of oil prices. Finally, the study is also addressed the Iraqi oil at eighteenth and nineties, and after the political changes in 2003.

Key words:

politics of oil, the oil industry, oil investments, royalty, oil nationalization.